

جامعة قاصدي مرباح _ ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية, علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: مالية وبنوك
بغنوان:

دور البنوك التجارية في توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ورقلة - خلال الفترة
2010-2015

من إعداد الطالب: كمال بن طويلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/06/04

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ-د / ميلودي عبد العزيز	(__ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	رئيسا
الدكتور / حجاج محمد الهاشمي	(__ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مشرفا
أ-د / بن ساسي عبد الحفيظ	(__ جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

بغنوان:

دور البنوك التجارية في توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - ورقلة - خلال الفترة

2015-2010

من إعداد الطالب: كمال بن طويلة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا

(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

أ-د / ميلودي عبد العزيز

مشرفا

(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

الدكتور / حجاج محمد الهاشمي

مناقشا

(_جامعة قاصدي مرباح ورقلة)

أ-د / بن ساسي عبد الحفيظ

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

قال تعالى (وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالولدين إحسانا)

إلى بلدي الجزائر

اهدي ثمرة جهدي إلى اغلي واعز الناس أُمي وأبي

إلى من وضعت الجنة تحت قدميها فكانت منبع الجنان والأمان وسر السعادة إلى من علمتني معاني
الحب والوفاء إلى من أشبعني من رحيق الحنان وروتني من سلسيل العطف وحملتني وهنا على وهن إليك
أُمي الحبيبة حفظك الله

إلى الذي رسم على مخيلتي أبجديات الحياة إلى الذي إعطاني دون حساب إلى من استحق فعلا كلمة
أبي أدعو الله أن يحفظهما ويطيل في عمرهما

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقهم والإشادة بجميلهم

إلى كل إخوتي وأخواتي وإلى كل العائلة كبيرهم وصغيرهم قريبهم وبعيدهم

إلى كل الأساتذة الكرام وكل من ساعدني في هذا العمل ولو بكلمة طيبة

إلى زملائي في مسيرة الدراسة وإلى كل من جمعتني معهم لحظة خير وعلاقة محبة

إلى كل أصدقائي وأحبائي الذين

سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

اهدي هذا العمل

كمال

الشكر

﴿ لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ قال الله تعالى

﴿ لا يشكر الله من لا يشكر الناس ﴾ قال رسول الله

بعد الثناء والحمد لله الذي هدانا ووفقنا إلى طريق النجاح والسبيل القويم

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص تقديري إلى

الأستاذ المشرف* حجاج محمد الهاشمي* على ما بذله من توجيه و متابعة و إشراف

و نسأل المولى عز وجل التوفيق له في مسيرته العلمية. كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى :

مؤطري بنك الفلاحة والتنمية الريفية, كما نتمنى لهم التوفيق في حياتهم العملية .

كما نتقدم بالشكر إلى كل من قدم لي يد المساعدة في انجاز هذا العمل

المتواضع من قريب أو من بعيد.

إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا . . .

كمال

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة دور البنوك التجارية في توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2011-2016 حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي وذلك بإستخدام برنامج تحليل الوصفي (spss) و بالإعتماد على الاستبيان ولخصت الدراسة الى النتائج:

الفرضية الأولى : مساهمت بنك BADR في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرضية الثانية : مساهمت التطور التكنولوجي باستخدامه كأداة في تفعيل التمويل في بنك BADR

الكلمات المفتاحية : بنوك تجارية ، مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، تمويل ، ودائع ، قروض.

ABSTRACT

The study aims at identifying the role of commercial banks in expanding the base of small and medium enterprises during the period 2011-2016. The descriptive approach was adopted on the theoretical side and case study in the applied side, using the descriptive analysis program (spss) and relying on the questionnaire.

The first hypothesis: BADR's contribution to the financing of small and medium enterprises

The second hypothesis: The contribution of technological development to the activation of funding in BADR Bank

key words: Commercial banks, small and medium enterprises, finance, deposits, loans.

قائمة المحتويات

III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص:
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الملاحق
2	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية و المؤسسات المتوسطة

6	المبحث الأول: البنوك التجارية
16	المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25	المبحث الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة لتوسيع قاعدة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2015

31	المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
34	المبحث الثاني : دراسة عدد الملفات المؤهلة والمبلغ القروض الممنوحة خلال فترة (2010-2015)
36	المبحث الثالث: إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة
39	المبحث الرابع : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة
49	الخاتمة:
52	قائمة المراجع:
55	الملاحق
62	الفهرس

قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1-1 : البنك كوسيط مالي 7
- الشكل رقم 2-1 : الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بورقلة 32
- الشكل رقم 2-2 : تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2015) .. 34
- الشكل رقم 2-3 : تطور مبالغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة(2010-2015) 35
- الشكل رقم 2-4 : تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015). 36
- الشكل رقم 2-5 : الإحصائيات باستمارة الاستبيان 37
- الشكل رقم 2-6 : توزيع أفراد العينة حسب نشاط المؤسسة 40
- الشكل رقم 2-7 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي لمسير المؤسسة..... 40

قائمة الجداول

- الجدول رقم 1-1 : المعايير الكمية المعتمدة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: 18
- الجدول رقم 2-1 : عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015) 34
- الجدول رقم 2-2 : عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015) 35
- الجدول رقم 2-3 : الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان 37
- الجدول رقم 2-4 : مجالات الإجابة على الاسئلة الاستبيان 38
- الجدول رقم 2-5 : معيار تحديد الاتجاه 38
- الجدول رقم 2-6 : توزيع أفراد العينة حسب عمر المؤسسة..... 39
- الجدول رقم 2-7 : توزيع افراد العينة حسب نشاط المؤسسة 39
- الجدول رقم 2-8 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي لمسير المؤسسة..... 40
- الجدول رقم 2-9 : نتائج آراء العينة الدراسة حول مساهمة بنك BADR في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. 41
- الجدول رقم 2-10 : نتائج آراء العينة الدراسة حول مساهمة التطور التكنولوجي في تفعيل بنك BADR 44
- الجدول رقم 2-11 : معامل الف كرومباخ..... 46
- الجدول رقم 2-12 : معامل الارتباط 46

قائمة الملاحق

55	الملحق رقم 1 : الاستبيان
58	الملحق رقم 2: مخرجات برنامج spss



المقدمة



مقدمة

توطئة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري لكل الدول، وذلك للدور المتميز الذي تلعبه في نمو الاقتصاد بشكل عام، حيث تشكل هذه المؤسسات ما يزيد عن 80% من المؤسسات حول العالم وتستوعب ما يزيد عن 60% من الوظائف، لذلك تعتبر عملية توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المرتكزات التنموية الاقتصادية، حيث أدركت العديد من الدول باختلاف نموها الاقتصادي أهمية هذه المؤسسات ودورها الفعال في تحقيق التنمية ولذلك أولت لها أهمية كبيرة بتقديم الدعم للنهوض بهذا القطاع، حيث تجاوزت الدول المتقدمة تلك الصعوبات بفضل الابتكار واستخدام تقنيات حديثة مكنتها في التحكم في المخاطر والتكاليف، ولهذا وجب تسريع الجهود وتكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمحرك التنمية الاقتصادية الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم وترقية هذه المؤسسات التنافسية.

ويشكل الجانب التمويلي أهم هذه الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات والصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة ومتنوعة بالنظر إلى حجمها وقدرتها المالية الكبيرة التي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة وكذلك الحصول على ثقة معظم البنوك، إلا أنه في الدول النامية عامة والجزائر خاصة لازالت تتخبط وتواجه الكثير من الصعوبات ومن أبرزها مشكلة التمويل التي أصبحت الحاجز الذي يعيق توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. الإشكالية المطروحة: من خلال ما سبق تبلور لنا الإشكالية الرئيسية:

ما مدى مساهمة بنك BADR في توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010-2015؟

الأسئلة الفرعية:

- 1- هل يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة 2010-2015؟
- 2- كيف يساهم التطور التكنولوجي باستخدامه كأداة في تفعيل التمويل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية في الفترة 2010-2015؟

2. الفرضيات:

- 1- يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 2- يساهم التطور التكنولوجي في تفعيل التمويل في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

3- أهمية الدراسة:

- معرفة مهام البنوك التجارية؛
- دور البنوك التجارية في توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4- أهداف الدراسة:

- معرفة دور البنوك التجارية في التمويل؛
- معرفة مدى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل.

5- المنهج والأدوات المستخدمة:

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري ودراسة حالة في الجانب التطبيقي

الأدوات المستخدمة: تم الاعتماد على برنامج التحليل الوصفي (spss) من خلال إجراء إستبانة

6- حدود الدراسة:

الاطار الزمني: خلال الفترة مابين 2010-2015

الاطار المكاني: تمت الدراسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية -ورقلة.

7- صعوبات الدراسة:

- صعوبات إدارية في المؤسسة محل الدراسة ؛
- صعوبة الاتصال بالمؤسسة و عدم تعاون العوان

8- هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى فصلين:

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

المبحث الأول: البنوك التجارية

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة لتوسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2015

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني : دراسة عدد الملفات المؤهلة والمبلغ القروض الممنوحة خلال فترة (2010-2015).

المبحث الثالث: إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة

المبحث الرابع : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

الفصل الأول



الإطار النظري للبنوك التجارية

والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة



تمهيد:

إن الإقتصاد يكون قائما على النظام البنكي في أي الدولة والقاعدة الأساسية التي يتركز عليها النظام البنكي هي البنوك التي من خلالها يحدد السياسة النقدية التي ينتجها والقوانين التي يضعها ويجب على هذا النظام أن يتماشى مع اقتصاد العالم، ومن الواجب على النظام البنكي لأي دولة ما سن قوانين و وضع سلطة تمسك زمام الأمور داخل دائرة إقتصاد كبيرة بين مجموعة من البنوك على رأسها البنك المركزي الذي يعتبر بنك البنوك.

إلى جانب دور هذه البنوك التجارية فإن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية وخاصة قطاع المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لهذا عمدت الدول النامية الى توجيه سياستها الانمائية نحو هذا النوع من المؤسسات، ومنها الجزائر التي بذلت عدة مجهودات في التنمية لهذا القطاع، من خلال الإصلاحات التي قادتها منذ الثمانينات، بيد أنه مزال يعاني من بعض الصعوبات والمشاكل في العديد من الميادين.

وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى البنوك التجارية ومصادر التمويل التي هي محور موضعها كما نحاول إعطاء لمحة عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

■ المبحث الأول: البنوك التجارية

■ المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: البنوك التجارية

إن الهدف الرئيسي للبنوك التجارية من وراء ممارستها لنشاطها هو تحقيق الربح، لذلك فهو يسعى إلى توظيف الموارد التي يجمعها إما في الاستثمار أو في الإقتراض، وهذا الأخير يعتبر من أهم السياسات الموجودة في البنوك التجارية

المطلب الأول: نشأة البنوك ومفهومها

الفرع الأول: نشأة البنوك

ترجع نشأة المؤسسات المصرفية (البنوك) إلى العصر القديم، وتمتد جذورها إلى العهد البابلي حيث برزت مجموعة من الملاك والصيارفة وكهنة المعابد ونظمت عمليات الإبداع والتسليف وغيرها من العقود مما أدى "بحموري" إلى تثبيت تلك المعاملات في شريعته المشهورة، ثم أتى الفينيقيون الذين كانت لهم شهرة واسعة في مجال التجارة، فأقاموا مراكز مصرفية في مستعمراتهم، وبالتالي توسعت عمليات المصارف وكان لهما أثر بالغ على الإغريق الذين كان لهم الفضل بالارتقاء بالفن المصرفي، وأخيرا أتى الرمان أين نشط في عهدهم دور الصيارفة وأصبح أكثر إتقان مما جعلهم يستقبلون الكثير من الودائع.

ونتيجة لإزدهار التجارة في القرن الخامس عشر تبلورت ذاتية هؤلاء الصيارفة وتركوا عملهم الأصلي كالصاغة وتخصصوا في أعمال الصيرفة، وقد ظهرت البنوك في نهاية العصور الوسطى في إيطاليا، وكان لهم دور هام في المسائل التجارية، كما إتسع نطاق عملها ليشمل أكثر من دولة، وذلك لإهتمامها بتمويل التجارة، ومن أقدم البنوك في التاريخ "برشلونة" الذي نشأ سنة 1401 م بعد ذلك بنك "أمستردام" الذي أقيم عام 1609 م، ثم أتى بنك "انجلترا" عام 1994م¹

ومع مطلع القرن الثامن عشر اخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وحدث تطور حاسم في وظائفها، مما أدى على قدرة البنوك على خلق نقود جديدة وهي نقود الودائع، وتجدر الإشارة إلى أن القرن التاسع عشر شهد تعديلا في قوانين إنشاء البنوك حيث سمحت هذه تعديلات تكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة ويرجع ذلك إلى ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها فبرزت الحاجة بالتالي إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت حركة تركيز البنوك سواء بطريقة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة، وقد اتسع نطاق حركة التركيز بعد الحرب العالمية الأولى في كثير من الدول².

الفرع الثاني: مفهوم البنوك

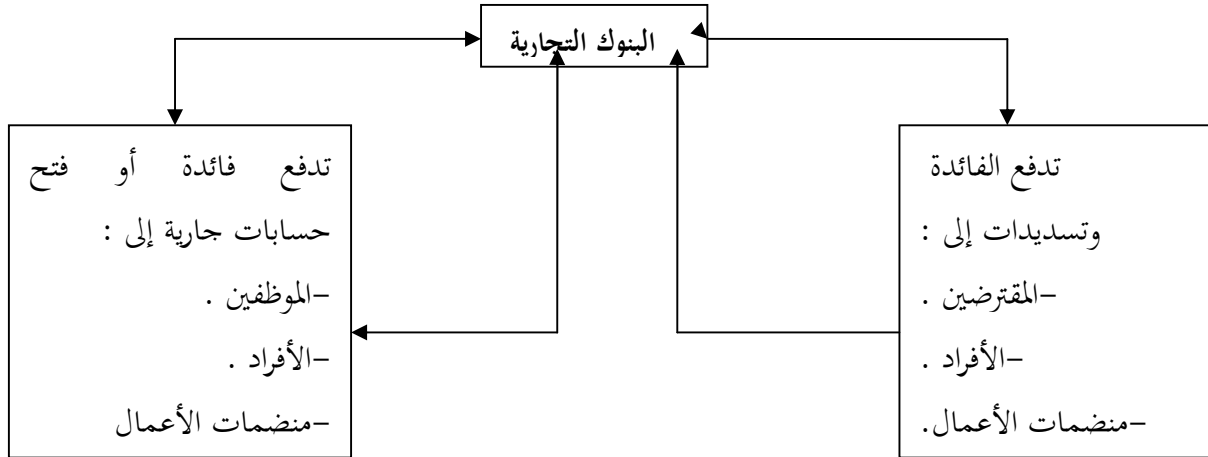
وردت عدت تعريفات للبنوك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة فمن وجهة نظر الكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال ويحتاج الحفاظ عليه وتنمية والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما". أما من الزاوية حديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفق للأوضاع التي يقررها البنك المركزي، والشكل التالي يسهم في إعطاء مفهوم البنك كوسيط مالي³.

¹ بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، 2006-2007، ص44

² محمد أحمد الرزاز، إقتصاديات النقود والبنوك، دار وهدان، دون بلد النشر، 2000 ص76.

³ محمد الصبري، إدارة المصارف، ط1، دار النشر، دار الوفاء، مكان النشر الاسنندرية، 2007، ص7.

الشكل رقم 1-1 : البنك كوسيط مالي



المصدر: محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، سنة 2007، ص7

هذا وقد جاء تعريف البنك التجاري في المادة 114 من قانون النقد والقرض على أنها "عبارة عن أشخاص معنويين مهمتها العادية والرئيسية هي القيام بالعمليات البنكية المحددة في المواد 110 و113 من نفس القانون:"¹

- استقبال الودائع
- عمليات القروض
- وضع تحت تصرف الزبائن كل وسائل الدفع والتسيير.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية.

يقوم البنك التجاري بمفهومه التقليدي، بمجموعة من الوظائف الأساسية منها الثانوية فأما الوظائف الأساسية فتتمثل في تلقي الودائع، ومنح القروض بالإضافة إلى خلق الودائع أما الوظائف الثانوية فهي تشمل مجموعة الأنشطة الإضافية التي يمارسها البنك.²

الفرع الأول: تلقي الودائع.

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم النشاطات التي يقوم بها البنك التجاري حيث يقوم هذا الأخير بقبول الودائع من مختلف الجهات وإيداعها في حسابها بأسماء أصحابها.

تعريف الوديعة:

في التعريف المصرفي يقصد بها تلك المبالغ النقدية التي يدعها الأشخاص لدى البنك بحيث يلتزم البنك بإعادتها لهم عند الطلب أبعد أجل معين يتم الاتفاق عليه، وقد تكون الوديعة بفائدة، وقد تكون دون ذلك فهي تعتبر المورد الأساسي للبنك التجاري. وهناك عدة أنواع رئيسية نذكر منها أربعة أنواع رئيسية:

*ودائع تحت الطلب:³

¹ بلخيزر سميرة، المراجعة في قطاع البنوك، جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، 2001، ص780.

² سهام بوخلالة، المنافسة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعد 1990، رسالة ماجستير اقتصاد، تخصص دراسات اقتصادية جامعة ورقلة 2005-2006، ص05

³ - شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2000، ص82

وتدعى أيضا ودائع جارية وهي وديعة رصيدها مستحق الطلب في أي حال بمجرد الموعد ،ويسحب منها ما يشاء في أي وقت البنك هنا هو دور المؤتمن على المال ودور أمين الصندوق بالنسبة للزبون المودع.

*ودائع لأجل:¹

الواضح من تسميتها أن هذا النوع محدد بالزمان إذا ان صاحبها لا يحق له سحب عليها إلا بعد مضي فترة زمنية محددة، ويتقاضى مقابل تلك فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع وهي ودائع تختلف عن النوع الأول لكونها ادخارية بطبيعتها ومجمدة بالنسبة للمكبتها وعادة تسعى البنوك بنفسها عن طريق الإعلان وحافز الفائدة بالإضافة الى جلب الودائع لأجل.

*ودائع التوفير:²

يعتبر هذا النوع من الودائع إحدى أهم الوسائل لجميع المدخرات المنتشرة الاستعمال في العالم، وهي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يقتضي بأن يودع العميل مبلغا ماليا لدى البنك ويتمتع مقابل ذلك الحصول على فوائد إضافية الى إمكانية السحب من هذا المبلغ متى شاء ودون إشعار سابق.

*ودائع بإخطار سابق:

يجوز للعميل إيداع أمواله لدى البنك متى شاء ويحصل مقابل ذلك على فوائد، إلا أن السحب لا يتم إلا بعد إخطار البنك، ويجب أن يكون هذا الإخطار قبل مدة معينة من تاريخ السحب يتفق عليها بين البنك والعميل بحيث لا تقل هذه المدة عن 7 أيام.

الفرع الثاني: منح الائتمان:

وبيعني منح الثقة فتمنح البنك لعملية ائتمان معينة ان البنك يثق في مقدرة لعملية فيعطيه رؤوس اموال أو كفالة وضمانا قبل الغير³ وبذلك فإن عملية الائتمان تنقسم الى قسمين:

-تقدم القروض البنكية بصفة مباشرة

-تقدم القروض البنكية بصفة غير مباشرة من خلال منحة الكفالة و الضمان قبل الغير والائتمان يمكن أن يأخذ أشكال حسب مدة القرض والغرض من الائتمان وشخصية المستفيد وعلى هذا يمكن تقسيم الائتمان لمعيار شخصية المقترض يبين ائتمان شخصي وائتمان موضوعي.

أما من حيث المدة فينقسم إلى:

*ائتمان قصير الأجل: ويقدم لتمويل دورة الإنتاج والمخزون والتسويق.⁴

*ائتمان طويل الأجل: يخفف لتمويل الاستثمار ويسترد خلال فترة زمنية طويلة وكل ائتمان محفوظ بدرجة معينة من المخاطر حتى لو كان هناك ضمانات ولهذا على البنك أن يتخذ كافة الإجراءات لمواجهة هذه المخاطر كإعطاء قروض في حدود قصوة معينة وتنويع القروض.

أما من حيث الغرض من القرض فتتقسم الى:

*قروض تجارية: مخصصة لتمويل التجارة الخارجية والداخلية.

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط3، 2004، ص25

² -بوخلالة سهام ، مرجع سابق ذكره ص6

³ - محمد عبد العزيز ، بو عجيمة، مصطفى رشيد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ،دار الجامعية الإسكندرية ،ص15

⁴ -محمد رشيد شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات ،دار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية ، 1998

- *قروض صناعية: ومن الموجهة لتمويل عمليات الإنتاج الجاري أو الاستهلاك أو التجديد.
- *قروض زراعية: الهدف منها تمويل المحصول وعمليات الانتاج الزراعي وكذا الاجهزة المستعملة في ذلك.
- *قروض عقارية: تقدم للأفراد والمؤسسات من أجل تمويل عمليات شراء أو تجارة الأراضي والمباني.
- *قروض إستهلاكية: ومن القروض التي تمنح للإفراد يهدف لمواجهة لانخفاض في دخولهم.

الفرع الثالث: خلق الودائع:¹

تعتبر عملية خلق الودائع وظيفة خاصة، ينفرد البنك التجاري بالقيام بها، وبذلك فهي تميزه عن غيره من المؤسسات المالية.

وتتلخص هذه العمليات في منح قروض من ودائع ليس لها وجود فعلي، فالبنك التجاري عندما يتلقى ودائع من أفراد (ودائع حقيقية) يحتجز منها مقدار معيناً كاحتياطي النقدي قانوني و إختياري أما الباقي منها فيستعمله من أجل تحقيق عوائد وأرباح عن طريق الاستعمال ومنح القروض.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي الإداري وأنواع البنوك التجارية.

يقوم البنك التجاري بمفهومه التقليدي، بمجموعة من الوظائف الأساسية منها الثانوية فأما الوظائف الأساسية فتتمثل في تلقي الودائع، ومنح الائتمان بالإضافة إلى خلق الودائع وأما الوظائف الثانوية فهي تشمل مجموعة من يقوم البنك التجاري بمفهومه التقليدي، بمجموعة من الوظائف الأساسية منها الثانوية فأما الوظائف الأساسية فتتمثل في تلقي الودائع ، ومنح الائتمان بالإضافة إلى خلق الودائع وأما الوظائف الثانوية فهي تشمل مجموعة من الأنشطة الإضافية التي يمارسها البنك.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي الإداري في البنوك التجارية.

لاشك أن التنظيم الإداري السليم في البنك التجاري وغيره من المصارف الأخرى يمثل المعيار الأساسي في نجاح فعالية البنك في أداء أنشطته المختلفة وفي مجال التخطيط المستقبلي لهذه الأنشطة ورقابتها رقابة فعالية لتحقيق الأهداف العامة للبنك. وعلى ذلك فإن مبادئ وأسس التنظيم الإداري في البنك تعتمد على ضرورة التنسيق بين كل الأقسام و الإدارات الفنية و الإدارة على سواء.²

- الأقسام الإدارية: تختص بتقديم خدمات عامة على مستوى العمل المصرفي في البنك والخاصة بجميع الأقسام الفنية وغير الفنية.
- الأقسام الفنية: فهي مجموعة من الأقسام التي يتخصص كل قسم منها في تقديم خدمة مصرفية محددة ومن أمثلها قسم الحسابات الجارية وقسم الأوراق التجارية وقسم الإعتمادات المستندية... الخ.
- وكلما تعددت العمليات المصرفية الخاصة بخدمة معينة يتم قسم فني لها وفي حالة وجود عمليات مصرفية محدودة لخدمة معينة فيمكن دمج بعض هذه العمليات المختلفة في قسم فني واحد.
- ومن جهة أخرى يمكن تقسيم بعض الخدمات الرئيسية في البنك إلى خدمات فرعية تختص بكل منها وحدة إدارية فرعية معينة فنجد على سبيل المثال اسم الحسابات الجارية للعملاء حيث يمكن تجزئته إلى وحدات فرعية مختلفة منها عمليات الإيداع وعمليات السحب وأخرى لإحتساب الفوائد.

¹ - بو خلافة سهام ، مرجع سابق ذكره ص 08

² - محمد السيد سرايا، البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية، ص 25

الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية.

هناك عدة معايير مستخدمة لتصنيف المصارف من حيث شكل ملكيتها أو جنسيتها أو علاقتها بالدولة أو تفرعها أو من حيث طبيعة نشاطها، ويعتبر هذا التصنيف هو الأكثر شيوعاً تنقسم المصارف حسب هذا التصنيف إلى:¹

أولاً: البنوك حسب فعاليتها:

1-بنوك الودائع:

وهي تلك البنوك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز الستين وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال قصيرة الأجل وتمتاز اتصالها بجمهور كبير من الناس وهم المدخرون العاديين حيث يفتح لهم حساب الودائع (الحساب الجاري).

2-بنوك الأعمال:

وهي التي تقوم فعاليتها الرئيسية على الاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة أو التي في طور التأسيس وفتح الاعتماد لمدة غير محدودة ويعود الفضل لهذا النوع من البنوك في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعها على أقل تقدير.²

ثانياً: البنوك حسب شموليتها:

تنقسم الى بنوك ذات فروع متعددة وبنوك إقليمية وبنوك محلية

1-البنوك ذات الفروع المتعددة:

وهي التي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة ويكون لها فروع في أكثر من مراكز تجارية والصناعية الهامة وتلعب هذه البنوك في الواقع دوراً اقتصادياً هاماً إذا تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسط الأكبر من الاعتماد والتسهيلات.

2-البنوك الإقليمية:

وهي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة أو مركز واحد وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى.³

ثالثاً: البنوك حسب صنفها:

وتنقسم إلى بنوك وطنية وبنوك أجنبية.

1-البنوك الوطنية:

هي البنوك التي رأس مالها وإدارتها وطنيتان

2-البنوك الأجنبية:

هي تلك البنوك التي تكون مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فروعاً في الدولة المحلية

رابعاً: البنوك حسب طبيعة أعمالها:

1-البنوك التجارية:

¹ - أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، جامعة البلقان التطبيقية، كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، دار وائل للنشر، ط2، 2008، ص146

² - أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص111

³ - رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، ص68-69

تقوم بأعمال التجارة المعتادة تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وأهمها ما يميزها هو قبول للودائع تحت الطلب وحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي.

2- البنوك الصناعية:

تختص بتقديم الإعتمادات والمساعدات للمشاريع الصناعية.

ثالثا-البنوك الزراعية:

تختص بتقديم الإعتمادات والمساعدات للمشاريع الزراعية.¹

المطلب الرابع: ماهية التمويل.

يعتبر التمويل من أقدم فروع الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحضي بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عند توليد احساس بضرورة وضع المبادئ اللازمة لنظرية في التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما اسفرت عند الدراسات التحليلية في المجال من نتائج تمثله في مجموعة مبادئ أصبحت من السهل تكليفها بلورتها في نظرية التمويل.

الفرع الاول: مفهوم التمويل

تطور مفهوم التمويل وظهر كعلم منفصل عن الاقتصاد فهو بداية القرن العشرين ففي الاربعينات زاد اهتمام المؤسسات بكيفية استخدام الاموال استخداما امثل وذلك عن طريق استعمال التحليل المالي وأساليب التخطيط المالي والرقابة ودراسة التدفقات وفي الخمسينات زاد الاهتمام بقرارات الاستثمار طويل الاجل وتوفير الاموال اللازمة للتوسع ، وفي الستينات شهدت اهتماما كبيرا بدراسة تكلفه راس المال نتيجة الاعمال الزائدة في قطبي الإدارة المالية ، فهذه التغيرات الهائلة ادت الى الاهتمام الكبير بالتمويل.

للتحويل معينين معنى حقيقي والأخر نقدي ، والمعنى الحقيقي يقصد به:

. توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لإعراض التنمية أيضا السلع والمواد والخدمات اللازمة لبناء هذه الموارد واستخدامها في مجال انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.

. يعرف التمويل على انه توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة اليه وتوفير وسائل التي تمكن الافراد من الاستهلاك أكثر مما يتكون في فترات معينة من الوقت.²

. التمويل هو توفير الاموال اللازمة حسب الحاجة بقدر المطلوب واستغلالها الامثل لتغطية المشروع³

- كما عرف على انه "إمداد المؤسسات بالمال اللازمة لإنشائها أو توسعها أو تفريقها وهو من اعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ لا قيام لأي عمل يعود بريح أو استثمار يقل فائدة، بغير وجود رأس مال، وبقدر حجم التمويل وتسيير مصادره وحسن استثماره، يكون العائد أو الربح الذي هو هدف لحل نشاط اقتصادي."⁴

الفرع الثاني: أهمية التمويل وأهدافه

أولا: أهمية التمويل

¹ - أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 112

² عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1992، ص: 145، ص: 146.

³ طاهر حيدر مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1997، ص: 105.

⁴ محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972، ص: 60.

تتبع أهمية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية تلك المؤسسات ذاتها لاقتصاديات الدولة جميعا ، فهي من البداية أساس للإنتاج واصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمؤسسات صغيرة قبل ان تظهر المؤسسات الكبيرة ، ويمكن تلخيص أهمية التمويل فيما يلي:¹

1- يعتبر التمويل طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية وهذا لقدرة هذه المؤسسات على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وإعداد قاعدة عمالية وتفعيل مشاركة المرأة وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات وتطوير المستوى المعيشي للأفراد ، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ، زيادة الصادرات والإحلال محل الواردات مما ينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات ، ويساهم في استقرار سعر الصرف وبحجم ارتفاع الأسعار وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر الى خط دائرة الحياة.

2- ان المؤسسات الصغيرة تعتبر بحق المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطن من السلع والخدمات وترتبط بعلاقة تبادلية تجمع بين التشابك والتكامل بين مختلف فروع الصناعات ، فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المشروعات الكبيرة من خامات ومواد وسيطة ، وفي نفس الوقت تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه من قطع غيار وأجزاء ومكونات مما يساهم في إثراء عملية التنمية.

3- وفي هذا الإطار تشير الإحصاءات إلى أن تمويل م.ص. م يساهم بنحو 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية، ونحو 47% من الصادرات ايطاليا الصناعية وفي اليابان تمثل هذه المؤسسات نحو 30% من إجمالي الصادرات الصناعية ، وفي الوم ا توفر م.ص.م نحو 60% من حجم الوظائف ، كما تمثل 50% من إجمالي الناتج القومي. وكل هذا يعكس أهمية الاتجاه بالتمويل نحو تلك المؤسسات لتنميتها وخاصة انها لا تحتاج الى رأس مال كبير كغيرها من المشروعات الكبيرة.

ثانيا: أهداف التمويل:

تتم عملية التمويل لغرضين أساسيين هما:²

1- **تمويل الاستغلال:** يتمثل في استغلال الاموال التي ترصد لهم النفقات التي تتعلق اساسا بتشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ، ودفع أجور العمال ، وما ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الاتفاق.

2- **تمويل الاستثمار:** والذي يتمثل في إضافة آلات ومباني وأدوات جديدة بغرض توسيع الطاقة الإنتاجية كافتناء الآلات والتجهيزات والمواشي وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي.

3- وما يترتب عن العمليات الإنتاجية من توفير النظام التمويلي لربعة خدمات ضرورية للأداء الاقتصادي السليم.

4- يوفر النقود وهي وسيط للتبادل ومخزن للقيمة ووحدة للحساب ومقياس لقيم المعاملات.

5- يوفر وسيلة لتعبئة وتوزيع الأرصدة وجميع مدخرات العديد من المدخرين. ومنحها للاستثماريين وتسمى هذه العملية بالوساطة المالية.

6- يوفر الوسائل لتحويل وتوزيع المخاطر عبر الاقتصاد.

¹ - هيثم محمد الزغي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000، ص 78.

² - مصطفى السيد شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر ، 1999، ص 370.

الفرع الثالث: مصادر التمويل

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أنها لها نفس مصادر التمويل.

أولاً: مصادر التمويل قصيرة الأجل

1- الائتمان التجاري: يقصد به الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري بسبب بيع بضاعة أو خدمة، ويعتبر من أهم مصادر التمويل القصير الأجل بالنسبة للمنشآت الصغيرة التي لا تستطيع سداد قيمه مشتريها فور للموردين. ويهدف التجارة من وراء منح الائتمان التجاري ليس إلى الأرباح العاجلة التي تنتج من العمليات الحالية بل يهدف إلى الإيرادات المتوقعة من تكرار عمليات البيع لهؤلاء العملاء.¹

والائتمان التجاري هذا قد يكون أكبر المصادر حجماً حيث قد يصل إلى نحو 40% من قيمة الالتزامات المتداولة للشركات غير المالية، وتعتمد الشركات الصغيرة على الائتمان التجاري بشكل كبير لأنها قد لا تستطيع عادة الحصول على تمويل من مصادر الأخرى.

إن الائتمان التجاري هو مصدر تمويل تلقائي أو طبيعي Spontaneous بمعنى انه ينتج (ينشأ) من العمليات التجارية العادية للشركة.²

2- الائتمان المصرفي:

قد تكون القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متبوعة بضمان أو بدون ضمان.

تمنح القروض المصرفية لفترة لا تتجاوز العام، وقد تكون في شكل حط ائتمان Crediline أو ترتيبات خاصة بقرض واحد والحالة خاصة بخط الائتمان تعرف باتفاق لتدوير القرض Nevolving Credila بذلك قد يمتد مثل هذا النوع من الائتمان لمدة تتجاوز العام.³

ثانياً: مصادر التمويل متوسط الأجل

1: القروض المباشرة:⁴

تمنح مثل هذه القروض من قبل البنوك والشركات التامين وعادة يتم سداد هذه القروض منتظمة على مدار عدد من السنوات ويطلق على أوساط في هذه الحالة باسم مدفوعة الإحلال ، وعادة ما يكون المقرض مكفول بضمان ويتم سداده على دفعات من اجل حماية كل من المقرض والمقترض من خطر الانقطاع المفاجئ للمدين عن التسديد.

2: التمويل بالاستئجار:⁵

بإمكان الشركات الحصول على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها اجل ثابت من دون ان تشتري هذا الأصل ويكون ويكون ذلك عن طريق استئجار هذا الأصل لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار ثابتة وتدفع دورياً ويمكن استئجار الأراضي والعقارات وغيرها ومن أهم مزايا الاستئجار هو رفع عبء خطر التقدم التكنولوجي من على كامل الشركة المستخدمة وتحمله للمسؤولية المالكة لها والاستئجار يقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

¹ - عثمان رفعت ، تمويل المؤسسات ، القاهرة ، مطبعة العابدين ص11

² - سمير محمد عبد العزيز ، التمويل واصلاح الخلل الهياكل المالية ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ، 1997 ص 146

³ - حنفي عبد الغفار ، أساسيات التمويل والإدارة المالية ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، 2002 ص: 416. 417 .

⁴ - محمد صالح الحناوي ، أساسيات الإدارة المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000 ص 297

⁵ - محمد صالح الحناوي ، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية الإسكندرية ص 300 . 298 .

1/- البيع بالاستئجار: وفي هذا المنشأة التي تملك أراضي و أو مباني أو معدات من نوع معنى بيعها الى منشأة مالية ، وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة.

2/- استئجار الخدمة: يتضمن استئجار الخدمة أو ما يطلق عليه أحيانا الاستئجار التشغيلي كل الخدمات التمويلية والصناعية، ويتطلب هذا النوع من الاستئجار أن تقوم الشركة مالكة هذا الأصول بصيانتها على أن يتضمن قسط الاستئجار تكلفة هذه العمليات.

3/- الاستئجار المالي: يتميز بأنه لا يتضمن خدمات الصيانة ، ولا يمكن إلغائه ولا بد من سداد قيمة الاصل الكامل وتفسير ذلك عن طريق القيام بالتفاوض مع المنتج او الموزع على السعر ، التسليم.... بالنسبة للمؤسسة ، والقيام بالاتفاق على شراء البضاعة مع المنتج على أساس أنها ستقوم باستئجار الأصل بمجرد شرائه البنك ، وهو عبارة عن عملية مالية وتجارية يتم تحقيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية أو الشركات التأجير المؤهلة قانونيا ومعتمدة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب ، أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين إلى القانون الخاص.

ثالثا: مصادر التمويل طويل الأجل

1: أصول الملكية: تقسيم أموال الملكية إلى أسهم عادية واسهم ممتازة والإرباح المحتجزة.¹

أ - الأسهم العادية: وهي مستندات ملكية ذات قيمة:

- قيمة اسمية: وهي القيمة المدونة على الأسهم وينص عليها في عقد التأسيس.

- قيمة دفترية: وهي قيمة حقوق الملكية والتي تنظم الأسهم الممتازة المقسومة على عدد الأسهم العادية.

- قيمة السوقية: وهي قيمة الأسهم في سوق رأس المال تختلف هذه القيمة بالزيادة أو النقصان عن القيمتين الأخرتين.

ويمكن اعتبار الأسهم العادية مصدر التمويل نتيجة للمميزات الخاصة بها وهي:

- إن المشروع غير ملتزم قانونيا بإجراء توزيعات تحميه هذه الأسهم.

- لا يجوز لحامها استرداد قيمتها من المشروع الذي مولته.

- إصدار المزيد منها يخفض نسبة القروض إلى حقوق ملكية ، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة المستقبلية للمشروع ، لكنها تعاني من عيوب مثل: ارتفاع التكلفة وكذلك إن إصدار أسهم جديدة عادية لا يتزايد بتزايد عدد المساهمين.

- لها حق التصويت فهو الجمعية العامة ، مما يؤدي إلى تثبيت الأصوات داخل الجمعية ومعها يصعب اتخاذ القرار كذلك ارتفاع تكلفة الأسهم ، وبالتالي ارتفاع العائد.

ب - الأسهم الممتازة:² تعتبر هذه الأسهم سند الملكية لحاملها فهي ذات قيمة اسمية وقيمة سوقية " مثل الأسهم العادية " وتلجأ الشركة لإصدار مثل هذه الأسهم كما تغير الظروف الاقتصادية بصفة عامة والظروف المؤثرة في الشركة بصفة خاصة. وللأسهم الممتازة حقوق تأتي في ترتيبها قبل الأسهم العادية ولكن بعد السندات. التفضيل يمكن أن يكون في أولية المطالبة على المكاسب وعلى الأصول عند التصفية وتعتبر طبيعة الأسهم الممتازة تصبح أكثر وضوحا عندما تصنفها مقارنة بالسندات والأسهم العادية.³ يعتبر حامل الأسهم الممتاز مثل حامل الأسهم العادي فيما يخص الحقوق والمزايا ومن المزايا التي تتمتع بها هذا النوع من الأسهم:

11- سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ص 103 .

12- عثمان رفعت ، مرجع سابق ص 84 .

13- سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ص 46

- تتضمن هذه الأسهم عائد معقول ومستمر.
 - لها الأولوية على الأسهم العادية عند التصفية.
 - قابليتها للتحويل على الأسهم العادية بموافقة صاحبها.
 - ولكنها تحتوي على بعض العيوب:
 - تتأثر الأسهم الممتازة بتذبذب في الأرباح بمقارنتها بالسندات.
 - توزيعات الأرباح لا تستطيع من إجمالي الربح بل تستقطع من صافي الربح.
 - تكلفة الأسهم الممتازة أكبر بمقارنتها بالسندات " من ناحية تكلفة رأس المال ".
- ج الإرباح المحجوزة:** وهي عبارة عن جزء من حقوق الملكية التي تحصل عليها الشركة من ممارسة عملياتها المربحة فهو المتبقي من الأرباح بعد تجنب الاحتياجات المختلفة والتوزيعات المقررة
- إن الجزء المحجوز من القسط الإجمالي للإرباح الموزعة , حيث تخصص هذه الأرباح لتمويل توسع فهو المؤسسات , وعلى الرغم من ان توسع مرغوب فيه فان توزيع الأرباح مرغوب فيه أيضا من طرف الملاك.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لذا فان إعطاء وتحديد مفهوم لهذه المؤسسات له أهمية كبيرة، ولكن مازال هذا المفهوم يثير جدلا كبيرا بين الباحثين في أمر هذه المؤسسات ويرجع ذلك لصعوبة وضع وتحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع صعوبة وضع تعريف دقيق موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى تركيبة هذا النوع من المؤسسات، والى طبيعة النظرة التي تتبناها الجهات المهتمة بهذا القطاع وكذلك الى اختلاف الأماكن ومجالات النشاط، فاقتصاديات الدول المتقدمة تختلف تماما عن اقتصاديات الدول النامية من حيث مستويات نمو التكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تتواجد ضمنه هذه المؤسسات، ويمكن إرجاع الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق وموحد لهذا القطاع الى ثلاثة عوامل أساسية وهي¹:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

أولا - اختلاف مستويات النمو:

وخصوصا بين الدول، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا تعتبر كبيرة في الدول النامية كالجائز مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تختلف من فترة لأخرى، بالإضافة إلى أن مستوى التكنولوجيا يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.

ثانيا- تنوع الأنشطة الاقتصادية:

وهو ما يؤثر على أحجام المؤسسات ويميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في التجارة أو قطاع الخدمات أو الزراعة، فالتصنيفات تختلف من قطاع لآخر حسب الحاجة الى العمالة ورأس المال ومستوى التكنولوجيا المستخدم، فالمؤسسات الصناعية تحتاج الى أموال ضخمة ويد عاملة مؤهلة ومتخصصة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية او الخدمية وهو ما يزيد من صعوبة تحديد تعريف دقيق.

الفرع الثاني: العوامل التقنية:

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج في المؤسسات، فكلما كانت المؤسسات أكثر اندماجا كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة الى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموسعة على عدد من المؤسسات فإن ذلك يؤدي الى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

¹ كمال دمدوم: " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تامين عوامل الانتاج " مجلة الدراسات الاقتصادية ، 2000 العدد: 02، ص : 158.

الفرع الثالث: العوامل السياسية:

تمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقة الترقية ودعمه، ويخضع هذا العامل الى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع¹.

الفرع الرابع: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في كافة أنحاء ودول العالم تقوم جهات متخصصة بوضع معايير وأسس يتم من خلالها تحديد طبيعة المؤسسات صغيرة ومتوسطة والكبيرة ومن بين هذه المعايير نجد²:

- عدد العاملين في المؤسسة.
- حجم مبيعات المؤسسة.
- حجم رأس مال المستثمر.
- حجم المؤسسة في السوق.
- استقلالية الإدارة والملكية.
- القيمة المضافة.

لتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استنادا إلى هذه المعايير، لابد من الوقوف على هذه المعايير وخاصة تلك المتعلقة بتحديد الحجم، والتي يمكن تصنيفها إلى:

أولاً: المعايير الكمية: وهي المعايير التي تعتمد في تحديدها لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عنصر الكم تنقسم إلى³:

معايير تقنية واقتصادية.

- عدد العمال.
- حجم الإنتاج.
- القيمة المضافة.
- حجم الطاقة المستعملة.
- معايير نقدية.

معايير نقدية.

- رأس المال المستثمر.
- رقم الأعمال.

¹ همزة فينوش ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة ، جدامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، لنيل شهادة الماجستير ، 2008 ، ص 72 ، 71.

² توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ص : 15، 16.

³ زغيب شهرزادي ، يساوي ليلي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وأفاق ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، جامعة عمار ثليجي 09/08 أبريل 2002 ، ص 196

وتختلف المعايير الكمية من بلد لآخر، وذلك لأن كل بلد يحدد هذه المعايير وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد، فعلى سبيل المثال¹: في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت إدارة المشروعات الصغيرة الأمريكية بعدد العمال بحدود 250 عامل ويمكن تجاوز هذا الرقم ليصل الى 1500 عامل في بعض الحالات، كما حددت المنظمة القيمة السنوية المضافة بأن لا تتجاوز 4.5 مليون دولار، وإجمالي الأموال المستثمرة لا تزيد عن 9 مليون دولار، والأرباح المحققة خلال العامين الأخيرين لا تتعدى 450 ألف دولار، حيث نجد أن هذه المعطيات تمثل الحدود القصوى للمؤسسات الصغيرة.

هناك معيارين من المعايير الكمية يعتمد عليها بكثرة في تحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهما عدد العمال ورأس المال، وذلك على أساس سهولة الحصول على معطيات هذين المعيارين، وهذا ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-1 : المعايير الكمية المعتمدة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

البلد	عدد العمال	رأس المال
اليابان	300	100 مليون ين
الولايات المتحدة الأمريكية	300	—
فرنسا	500	3.5 مليون فرنك فرنسي
بريطانيا	500	—
الشيلي	300	3.5 مليون دولار
الهند	300	750 ألف روبية
البرازيل	300	3.5 مليون دولار
الجزائر	250	15 مليون دينار

المصدر: نشر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تقريراً عن الحالة الراهنة للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الجزائر، جوان 2000 ص5. ففي الجزائر يكون عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل نسبي، حيث تظهر هذه الإحصائيات الصندوق الوطني لتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء لسنة 2005 أن: أكثر من 28 ألف عامل غير مصرح بهم من مجموع 38815 مراقبة ميدانية، وهذا يعني أن عددا كبيرا من العمال الأجراء غير مصرح بهم من قبل المؤسسات، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تصنيف المؤسسات وفق معيار عدد العمال .

أ- المعايير النوعية:

يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمعايير النوعية فهي تهتم بالإدارة شكليا، وعادة ما يكون المسيرين هم أصحاب المؤسسة، وهذا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة الى الملكية فهي تعتبر شكلية قانونية للمؤسسة، ومنه يمكن القول انه يمكن لكل الدول اعتماد هذه المعايير لتحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف ، مرجع سابق ، ص، ص : 16،15.

وبناء على ما سبق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعتمد جميعها على جملة من المعايير سواء كانت كمية او نوعية ومن ابرز هذه التعاريف هو ذلك التعريف الذي تبناه بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي والذي على أساسه يتعامل مع المؤسسات، خاصة عند تقديره منح بعض التسهيلات والمزايا الخاصة بالمؤسسات الصغيرة ويعرفها كآتي¹:

" المؤسسة الصغيرة هو المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق "

نلاحظ أن بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي تبني معايير نوعية في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي، الاستقلالية في الملكية والإدارة وكذلك محدودية النشاط، وهذا ما ذكرناه سابقا بأنه يجب ان يكون هناك تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتمادا على المعايير النوعية.

انطلاقا من هذا المفهوم، وبالأخذ بعين الاعتبار المعايير النوعية، يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسط هي التي تتميز عن غيرها بـ:

- الملكية: إن أغلب المؤسسات المتوسطة والصغيرة تكون تابعة للقطاع الخاص، وتكون هذه المؤسسات في صورة مؤسسات فردية أو عائلية.
- المسؤولية: تعود كل القرارات المتخذة داخل المؤسسة الى المالك، فهو يقوم بجمع بين جملة من الوظائف في آن واحد كالتمويل والتسويق والتمويل، عكس المؤسسات الكبيرة المتميزة بتقسيم الوظائف واعتماد اللامركزية في القرار والمراقبة.
- السوق: استحوذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نصيب محدود من السوق.

المطلب الثاني : خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تحمل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في عملية التنمية.

الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²:

- إن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي جعلت المستثمرين يقبلون على الاستثمار فيها ولعل أهم الخصائص ما يلي:
- صغر حجم المشروع الاستثماري المدار في إطارها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- لا يحتاج هذا النوع من المؤسسات الى مساحة كبيرة لوضع هيكلها القاعدية.
- استقلال إدارة المؤسسة، حيث أن صاحب المشروع عادة ما يكون هو المدير، وهذا ما يتجنب المؤسسة المشاكل الناتجة عن تعدد الشركاء.
- ان درجة المخاطرة التي تحيط بها ليست كبيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- ان هذا النوع من المؤسسات عادة ما يحتاج الى التكنولوجيا بسيطة عند بداية العمل فيها.
- يتميز هذا النوع من المؤسسات بالقدرة العالية على التفاعل بالمرونة مع متغيرات الاستثمار حيث نستطيع التحول الى إنتاج سلع او تقديم خدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته.
- ارتفاع قدرة المؤسسة على التطوير وذلك يرجع لقدرة أصحابها على الابتكار والإبداع الذاتي.
- قلة حجم القوى العاملة في هذه المؤسسات يعطي إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة ونقص تكلفة العمل نسبيا.

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف ، مرجع سابق ص 16.

² احمد طرطار ، سارة حليمي ، الملتقى الدولي - المقاولاتية - التكوين وفرص الأعمال ، عنوان المدخل : حاضرات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، بدون سنة ، ص11

الفرع الثاني: أشكالها¹ :

أنشأت المؤسسات أولاً بحيث تفي بحاجة الذين أنشؤوها وخاصة الأفراد ، وكانت مشروعات فردية تقوم على الاكتفاء الذاتي للمؤسسات ليشمل أنواعاً متعددة وتقسيمات كثيرة وهذه التقسيمات سنذكرها بإنجاز وهي :

أولاً- من حيث طبيعة عملياتها

1- صناعية : وتشمل :

- على أساس مراحل صناعية
- على أساس نوع السلع التي تنتجها
- على أساس مدى أهمية الصناعة للمجتمع
- 2- تجارية : وهي مشروعات تتضمن تجارة السلع، وتقوم أيضاً بدور الوسيط بين الصناعات المختلفة

ثانياً- من حيث حجمها: وتشمل:

- مشروعات صغيرة
- مشروعات متوسطة
- مشروعات كبيرة
- مشروعات ضخمة

ثالثاً- من حيث الشكل القانوني :

1- النظام الرأسمالي : وتشمل :

- المشروع الفردي
- شركة التضامن
- شركة التوصية البسيطة والتوصية بالاسهم
- شركات المساهمة

2- النظام الاشتراكي : وتتمثل خصائص النظام الاشتراكي في :

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج
- التخطيط الاقتصادي الشامل
- اعتبار العمل الإنساني كقاعدة أساسية للتوزيع
- تمركز القوى السياسية والاقتصادية في أيدي الشعب العامل ومن خلال خصائص النظام الاشتراكي نميز ثلاثة أنواع من المؤسسات أو المؤسسات وتشمل:
- المؤسسة المؤلمة
- المؤسسة المختلطة
- الجمعيات التعاونية

¹ علي سعيد عبد الوهاب المكي ، تمويل المؤسسات في ظل الإسلام (دراسة مقارنة) ، دار الفكر العربي لطبع ، نشر 1979 ص 15،16

المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا : أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب عاملين أساسيين هما¹:

1- حسب طبيعة المنتج

2- حسب توجه هذه المؤسسات

1.1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتج :

وتصنف على أساس هذا المعيار الى ثلاثة أقسام :

1.1.1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية :

نجد ان المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في :

- المنتجات الغذائية - منتجات الجلود والأحذية والنسيج

- تحويل المنتجات الفلاحية - الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته

إن التركيز على هذا النوع من الصناعات راجع للاءمتها لحجم المؤسسات حيث لا تتطلب رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها.

1.1.2 - لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

ونجد ان هذه المؤسسات تركز أعمالها في مجالات الصناعات الوسيطة والتحويلية المتمثلة في :

- الصناعة الميكانيكية والكهربائية - الصناعة الكيماوية والبلاستيكية

- تحويل المعادن - صناعة مواد البناء

- المحاجر والمناجم

وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة

1.1.3 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز :

إن أهم ما يميز به صناعات سلع التجهيز عن الصناعات السابقة ، احتياجاتها الى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية للإنتاج ، وكثافة رؤوس الأموال الكبيرة التي تستلزمها الأمر الذي لا يتماشى وإمكانات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يضيف عليها دائرة النشاط في هذا المجال إذ تنحصر نشاطاتها في بعض الأنشطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة هذا في الدول النامية فلا يتعدى نشاطها مجال الصيانة والإصلاح لبعض الآلات والتجهيزات كوسائل النقل².

2.1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها :

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس هذا المعيار الى ما يلي :

¹ غدير أحمد سليمة ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " دراسة تقييمية لبرامج ميدا " ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة مذكرة نيل شهادة الماجستير 2007 ص 12

² سيد علي بلحمدي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة - دراسة حالة الجزائر - جامعة سعد دحلب البلدية كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، 2006 ص 29، 30

2- 2 - 1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية أو المهن التقليدية والحرفية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التقليدية أو المهن الحرفية باعتمادها على أدوات يدوية بسيطة وعدد قليل من التجهيزات في تنفيذ عملها، حيث أنها موجهة لتغطية الطلبات اليومية فهي إما لإنتاج المواد كالورق والجلد أو إنتاج خدمات أو صناعة تقليدية فنية، كما أنها تستهدف بما ينتج مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى ترتبط معها بشكل تعاقد تجاري. إن هذا الصنف من المؤسسات يكون مرتبط بالمؤسسات يكون مرتبط بالمؤسسات الصناعية الكبرى ضمن أحد الأشكال¹ :
- إما فرع من فروعها بحيث يقوم الفرع بوظيفة تكميلية للمنتج القادم من المؤسسات الكبرى ويوجه مباشرة الى المستهلك النهائي وهنا لا يمكن تصنيفها على أنها مؤسسة صغيرة ومتوسطة الا اذا كانت تتمتع بالاستقلالية.

المطلب الرابع : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات توسيعها .

تعتمد حركية اي اقتصاد على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها قاطرة أساسية للنمو الاقتصادي، وعليه فالمدخل الصحيح لإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني وتكيفه مع مقتضيات العولمة إنما هو تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، وهو الهدف الاسمي الذي ينبغي ان تسعى مختلف السياسات الحكومية لتحقيقه وتحسينه على أرض الواقع .

الفرع الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الفوائد التي تعود على صاحب المؤسسة، الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل² :

- أولاً: بالنسبة لصاحب المؤسسة :** تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي :
- تشبع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات، فصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الناجحة يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولغيره التقدم والنمو، إلى جانب أنه يضمن له أسرته الحصول على دخل ذاته.
 - توفر له فرصة لتوظيف مهارته وقدراته الفنية وخبراته العلمية والعملية لخدمة مؤسسة.
- ثانياً: بالنسبة للمجتمع :** تتمثل أهمية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للمجتمع فيما يلي :
- تعمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوازن الاجتماعي في ربوع الوطن وذلك من خلال عملية التنمية الاقتصادية وفي الانتشار الجغرافي، وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم.
 - تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة وتدريبها.
 - تشارك المؤسسات الصغير والمتوسطة في حل مشكلة البطالة حيث انها تستوعب عددا معتبرا من اليد العاملة في مختلف المجتمعات.

ثالثاً: بالنسبة للاقتصاد الوطني

- تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للاقتصاد الوطني فيما يلي :
- تكمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من استغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة بدلا من تبذير هذه المدخرات في الاستهلاك المباشر .

¹ غدير أحمد سليمة ، نفس المرجع :ص14

² سليم حابور ، عبد القادر عيسى ، الملتقى: واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " متطلبات توافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنظام المالي المحاسبي " محور المداخلة : واقع النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، جامعة الوادي ، يومي 05 - 06 / 05 / 2013 ص5

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في زيادة القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام والوطني لكل بلد، وكذلك تساهم في تصدير المنتجات الغذائية والصناعية المختلفة
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنوع هيكل الإنتاج لأنها لا تعتمد على منتج واحد بل أنها منتشرة في مختلف أنواع الصناعات والخدمات المختلفة وكذلك فهي تصلح فهي تصلح لكافة القطاعات الصناعية، وهذا يساعدها أيضا على مداها بقطع الغيار والمستلزمات الإنتاج الصغيرة للمؤسسات الكبيرة وفي هذه الحالة تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكملية للمؤسسات الصغيرة.
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترسيخ مبدأ التنمية المستدامة، وذلك باستغلال المخلفات والنفايات بكل أنواعها المنزلية، الصناعية والزراعية، وهي بذلك يحد من التلوث البيئي وكذلك الاستهلاك المفرط للطاقة.
- تساعد المؤسسات صغيرة والمتوسطة على استغلال الخامات المحلية وخاصة من القطاع الفلاحي.

الفرع الثاني : الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- هناك العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويمكن توضيحها فيما يلي ¹:
- عدم وجود ارتباط وتكافل بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم انعدام المعلومة وضعف تدفقها.
- صعوبات تتعلق بالإجراءات كثيرة ما كانت تسبب في العديد من المشاكل كعدم الفصل بين الملكية والإدارة، وعدم ارتباط السلطة بالمسؤول.
- قيود تتعلق بصاحب المشروع نفسه كعدم اكتساب التجربة والمستوى الكافي لإدارة المشروع، وإضافة الى انعدام روح المبادرة الفردية.
- صعوبة تتعلق بالضرائب والرسوم التي تحول دون تحقيق أرباح هامة تساهم في تنمية هذه المؤسسة.
- مشكلة العقار الصناعي : يعتبر من بين المشاكل الأولية التي تواجه المستثمرين الجدد ويعود ذلك الى انعدام سياسة واضحة لتنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، خاصة اذا ما لاحظنا الحالة المزرية التي آلت اليها المناطق الصناعية، فهي في حالة تدهور مستمر فيها يخص التنمية والتسيير حتى بعضها بات يشكل خطر على البيئة بعد أن تحولت إلى تجمعات عمرانية.
- أولا: مشكلة التمويل ²:** بالرغم من الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لا زالت تواجه مشكلة كبيرة في إيجاد مصادر تمويل، وهذا راجع الى غياب اطار واضح وفعال ينظم العلاقة بين هذه المؤسسات والبنوك مع غياب قنوات تمويل بديلة في ظل حادية مصدر التمويل في الجزائر.
- انتشار الفساد الإداري الذي يمثل عائق أما المستفيدين الحقيقيين ويفتح المجال أمام الانتهازيين للاستفادة من التسهيلات الممنوحة في هذا الإطار دون ان يكون هناك استثمار هادف.
- صعوبات فنية وتسويقية (بسبب صغر حجم رأس مالها).

ثانيا: الصراعات بين الشركاء:

- التي تعتبر بمثابة إحدى الأسباب الرئيسية للفشل فالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية، وشركات ذات مسؤولية محدودة، فحسب القانون التجاري الجزائري، فان انسحاب احد الشركاء يعني حل للمؤسسة.

¹ نعرونة بوبكر وآخرون ، الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، عنوان المداخل : المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، محور المداخل : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، جامعة الوادي يومي 05 . 06/06/2013 ص 6 .

² القليل نور الدين ، مراد خروبي ، تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ترقيتها في الجزائر ، مجلة دراسات ، العدد 07 ، جامعة الاغواط ، الجزائر ، جامعة سعد دحلب البليدة ، مذكرة الماجستير ، 2007 ، ص 207.

ثالثا: تسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى المؤسسات الكبيرة¹ :

إن تسرب اليد العاملة المدرب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى مؤسسات كبيرة بحث عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توفر فرص أكبر للترقية، ما يضطرها باستمرار الى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءها في أعمالهم وهو من شأنه ان يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة الى ارتفاع التكاليف.

رابعا: بطء الإجراءات الإدارية² :

لا تزال الإدارة تعتمد على أنماط التسيير القديمة مع تميزها بالبطء والتعقيد في إجراءاتها والتركيز على الشكليات وهذا بسبب تحجر الذهنيات ومعداتها لمنطق التغيير، الأمر الذي يطيل في مدة تجسيد المشاريع فعلى اي مستثمر تخطي عدة مراحل قبل الحصول على الترخيص بإقامة مصنع، تضاف إليها فترة أخرى مرتبطة بإجراءات تكوين المؤسسة تمتد من 3 الى 4 سنوات. - ضعف تكوين والعمل المؤهل : لقد وضعت الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الجزار المرتبة 118 على المستوى العالمي من حيث الكفاءة التعليمية، وهذا دلالة على تدهور نظامها التعليمي والتكويني، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على جودة الأداء والتسيير لدى المؤسسات الجزائرية.

الفرع الثالث : مسؤوليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعد مسؤوليات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قاصرة على إنتاج و/ أو الخدمات وتوزيعها بهدف إشباع حاجات الأفراد والجماعات ورغبتهم من ناحية أخرى، فقد تشبعت وتطورت مفاهيمها مع تطور مفاهيم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأصبحت مسؤوليات مالك المؤسسة تتضمن ما يلي :

أولا: المسؤولية الاقتصادية

من حق المجتمع على مؤسسة المحافظة على ثرواته الطبيعية واستعمالها بالطرق العقلانية، بالإضافة الى الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات والفعالية في توزيعها.

ثانيا: المسؤولية اتجاه البيئة :

حق البيئة على المؤسسة أن تحافظ عليها من خلال اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لعدم الإضرار بها من حيث تلوثها بالنفايات الصناعية والمبيدات الكيماوية او الإخلال بالتوازن الطبيعي وتعتبر هذه المسؤولية قانونية ، لذلك يجب التقيد بالتشريعات الخاصة بحماية البيئة من التلوث.

الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية³ :

وهي فكرة أخلاقية تتصل بالدور الذي يتعين على المنظمة ان تلعبه في حل المشاكل الاجتماعية (البطالة، التضخم، الغش... الخ) دون إهمال هدف المؤسسة.

¹ نعرونة بوبكر وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

² هشام سفيان صلاوي ، تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء " دراسة حالة مؤسسة جنوب"، جامعة سعد دحلب البليدة ، ماجستير ، 2007-2008 ، ص ص : 46,47

³ علي حسين وآخرون ، الادارة الحديثة لمنظمات الاعمال ، دار ، ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط 1 1999

المبحث الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع

في هذا المبحث سنتناول دراسات سابقة التي تناولت موضوع بحثنا ثم توضيح مكانة دراستنا الحالية من هذه الدراسات.

المطلب الأول: دراسة رقم (1) بعنوان: " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة " :

وهي دراسة الباحثة الحاج علي حليلة مقدمة في إطار مذكرة ماجستير بجامعة قسنطينة 2008 تدور إشكالية الدراسة الرئيسية، هل تلي مصادر التمويل المتاحة متطلبات المؤسسات الصغيرة التمويلية؟

وقدمت الباحثة الفرضيات التالية:

- المؤسسات الصغيرة في الجزائر تعاني من صعوبات في الحصول على مصادر تمويل الضرورية لاستمرارية نشاطاتها وتوسعها.
 - الشروط التي تفرضها البنوك والمؤسسات المالية على المؤسسات الصغيرة المستعصية.
- الهدف من هذه الدراسة هو رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة وقد استخدمت المنهج الوصفي ودراسة حالة وأجريت الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة لمدينة قسنطينة عن طريق توجيه استبيان لجمع المعلومات اللازمة للدراسة، كذلك مقابلات شخصية والوثائق الرسمية لاستكمال الدراسة الميدانية إلى أن معظم المؤسسات الصغيرة تجد صعوبة للحصول على مصادر تمويل من البنوك والمؤسسات المالية.

المطلب الثاني: دراسة رقم (02) بعنوان " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "

وهي دراسة للباحثة لوكا دير ملحة مقدمة في إطار مذكرة ماجستير بجامعة تيزي وزو 2012، تدور إشكالية الدراسة الرئيسية إلى مدى مساهمة البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها. حيث قامت بدراسة الموضوع من المنظور القانوني مستعينة في ذلك على القوانين التشريعية المنصوص بها في هذا وقد توصلت إلى نتائج أبرزها:

- إلغاء التخصص المصرفي من خلال مزاوله البنوك للأنشطة مصرفية واسعة.
- غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر.
- خلق آليات قانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدرتها الفنية والتقنية والمالية التي تعرقل نموها.

المطلب الثالث: دراسة رقم (03) بعنوان سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإشكالية:

حاول الباحث يوسف قريشي في هذه الدراسة تفسير سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتحليل سلوكها التمويلي من خلال إبراز أهم المحددات التي تفسر كيفية بناء هيكلها التمويلية، وكيفية مقارنتها مع البيئات الاقتصادية الأخرى، وذلك بالاعتماد على الخصائص العامة المحددة لسياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

■ منهج الدراسة

حيث اعتمد الباحث في الدراسة على منهج الدراسة الميدانية ، التي قام بها على المنهج الوصفي والتحليلي والاستنتاجي والقياسي المقارن ، حيث تم قياس مدى تأثير سياسات الاقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالاقتراض الاجمالي

والاقتراض الطويل الاجل ولاقتراض القصير الاجل بجملة من المتغيرات المستقلة وهي خمسة متغيرات : حجم المؤسسة ، المردودية الاقتصادية للمؤسسة ، مستوى الضمانات ، نمو المؤسسة وطبيعة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

■ نتائج الدراسة

وقد توصل الباحث في دراسته إلى تضييل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر تمويل الاقتراض في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية فكر في الاقتراض، مما يزيد من حجم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعن المقارنة بين دراسة الباحث ودراستنا، نجد أن دراسة الباحث كانت حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و أما دراستنا فسنعتمد على دراسة مصدر التمويل -البنك-

المطلب الرابع: دراسة رقم (04) بعنوان إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الإشكالية:

تطرق الباحثة محسن عواطف في هذه الدراسة إلى تبيان إمكانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كيفية مواجهة الصعوبات المصرفية التي تتعرض لها في الجزائر، وذلك بالوقوف على الصعوبات المصرفية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وواقع العلاقة التمويلية بينها وبين البنك وكفاية البنوك كمصدر لتمويل الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى التناسب بين الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

وتمثلت أهداف هذه الدراسة في الوقوف على واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهم الصعوبات والعوائق التي تواجه نمو هذا القطاع، وكذا محاولة تقييم علاقة البنك بها، واقتراح الحلول الملائمة لحل مشكل تمويلها في الجزائر.

■ منهج الدراسة:

كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات والوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى النتائج ، بالإضافة إلى منهج المقارنة في جزء من البحث (مقارنة تجارب الدول النامية والمتقدمة بالتجربة الجزائرية في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

■ نتائج الدراسة

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: إن الجزائر خصت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بالدعم المالي فقط، الذي يمثل أكبر العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إن مشكلة التمويل تتفرع إلى جزأين هما: وجود نظام مصرفي غير مرن لا يتماشى مع الاقتصاد المفتوح الذي يسير نحوه اقتصاد الجزائري، وغياب ثقافة السوق المالي، وتعد عموما تجربة وكالة دعم وتشغيل الشباب تجربة ناجحة في حل مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أدت إلى زيادة عدد المؤسسات المنشأة في ولاية ورقلة.

■ ومن ناحية مقارنة الدراسة حاول الباحث درس العلاقة بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصيتها والمنتجات المقدمة من البنك لحل مشكل التمويل وهذا ما يتوافق مع بحثنا المراد إنجاز.

المطلب الخامس: دراسة رقم (05) بعنوان إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "

- وهي دراسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الإستراتيجية بجامعة المسيلة 2007 تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ومعرفة مدى أهمية الإستراتيجية في هذه القطاع وتوجيه أصحاب القرار وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها وقد اعتمد الباحث على استخدام المناهج التالية:
- المنهج الوصفي في وصف وتعريف المؤسسات ص م ، الصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة واستخدام المنهج التاريخي للتطرق إلى مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما منهج دراسة الحالة من خلال عرض الحالة كيفية تمويل البنوك المؤسسات ص م ببعض الإحصائيات ، وقد توصل إلى مجموعة من النتائج نذكر من بينها.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا اليه من مفاهيم تبين ان التسيير الجيد للبنوك التجارية تمكن من إدارة السيولة بطريقة جيدة ,
ونمكن من البحث عن مصادر أموال بدلا من استغلال السيولة الموجودة فقط , ومعظم إيرادات البنك التجاري تأتي من
موجوداته المربحة والمتمثلة في الاستثمارات والقروض , فهي تهدف من وراء منحها للقروض إلى البحث عن الإرباح , ومن وراء
استثماراتها إلى تحقيق الأمان وضمان السيولة فهي تسعى إلى التوفيق بين السيولة والربحية والبحث عن مكانتها.
و فيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , تبيننا الصعوبة التي اكتنفتها محاولة إعطاء تعريف لهذه المؤسسات ويعود
سبب ذلك إلى التباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه
المؤسسات في الدولة نفسها هذا ما جعل البلدان والمنظمات الاقتصادية العالمية المهمة بهذا القطاع تعتمد على جملة من المعايير
الكمية والنوعية ولتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة وذلك من
خلال دراستنا لأنواع التصنيفات المعتمدة في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات، والمتتبع لمسار هذا النوع من المؤسسات
يظهر له أنها في تطور مستمر من حيث عددها.

الفصل الثاني



دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة لتوسيع
قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2015



تمهيد:

لربط الدراسة الميدانية لعملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية وإعطاء حوصلة عن مختلف الجوانب المتعلقة به ارتأينا أن نسقط ما اكتسبناه من المعرفة النظرية على الواقع من خلال دراسة حالة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة ورقلة

ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث، المبحث الأول نتناول فيه عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية - الرئيسي - حيث سنذكر فيه نشأته ومهامه وهيكله التنظيمي.

أما المبحث الثاني سنتناول في دراسة عدد الملفات المؤهلة وقروض (الاستثمار/الاستغلال) المقدمة لمؤسسة الصغيرة والمتوسطة. وفيما يخص المبحث الثالث خصصناه الى دراسة تفريغ وتحليل البيانات وإجراءات معالجة الاستبيان حيث سنذكر في مجتمع وعينة الدراسة والتحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة وتحليل نتائج الاستبيان ودراسة صدق وثبات الاستبيان ومعامل الارتباط.

المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الوحيد في الوطن الذي يمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب الفلاحي مما يجعله هو المسؤول الوحيد كبنك من ناحية قراراته واستراتيجياته في تغطية احتياجات المالية والخاصة في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي خول له هذه المسؤولية.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي عرف النور بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82 / 106 الصادر في 11 جمادى الأولى 1402 هم الموافق 03 / 131 / 1982 حيث اعتبر آذاك وسيلة من الوسائل الرامية إلى المشاركة في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

أولاً- تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هو مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي التجاري بمقتضى المرسوم السابق الذكر أعلاه، وأكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي، ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته بدءا بتدعيم فروعه علي مستوي التراب الوطني حيث حقق ما كان يصبو إليه إذ بلغ عدد وكالاته سنة 1985 إلى 269 وكالة منها 6 رئيسية و 31 فرع، أما في يومنا هذا فقد أصبح عدد وكالاته 286 وكالة و 31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار و موظف.

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك BANKERS ALMANACH لطبعة 2001 في المركز الأول في الجزائر و 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

ثانيا- تقديم عام حول وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بورقلة

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك التجارية في الجزائر، حيث شهد تطورا كبيرا في نشاطه خاصة مع تحرير السوق الجزائرية وتزايد الاستثمار، مما أدى إلى إنشاء وكالات عديدة عبر كل ولايات الوطن ومن بينها وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالي والتي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تمويل المشاريع الإستثمارية بالمنطقة.

1 - نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ورقلة ومهامه

أ- نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة ورقلة: وكالة BADR بنك هي وكالة مالية وطنية ذات صبغة تجارية ووسيلة من وسائل السياسة الحكومية، التي ترمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي مع ترقية العامل الريفي.

وتأسس بموجب المرسوم رقم: 106 / 82 بتاريخ 13 مارس 1982، وأنيط له تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة وكذلك الصناعات الزراعية، ويتميز بأنه بنك ودائع وبنك تنمية، حيث أنه يقبل الودائع ويمنح القروض وهو يعطي إمتيازاً للمهنة الفلاحية والريفية بمنحها قروض بشرط أسهل، والذي جاء بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري برأسمال يقدر بمليار دينار جزائري.

ويتكون هذا البنك من 30 فرعا يكمن دورها في التنسيق بين الوكالات والمديريات العامة ويتكون كل فرع من عدة وكالات وظيفتها مالية عكس وظيفة الفروع التي تكون وظيفتها إدارية بحتة، وتقوم الوكالات بمهمة الوساطة بين مختلف أصحاب الأموال

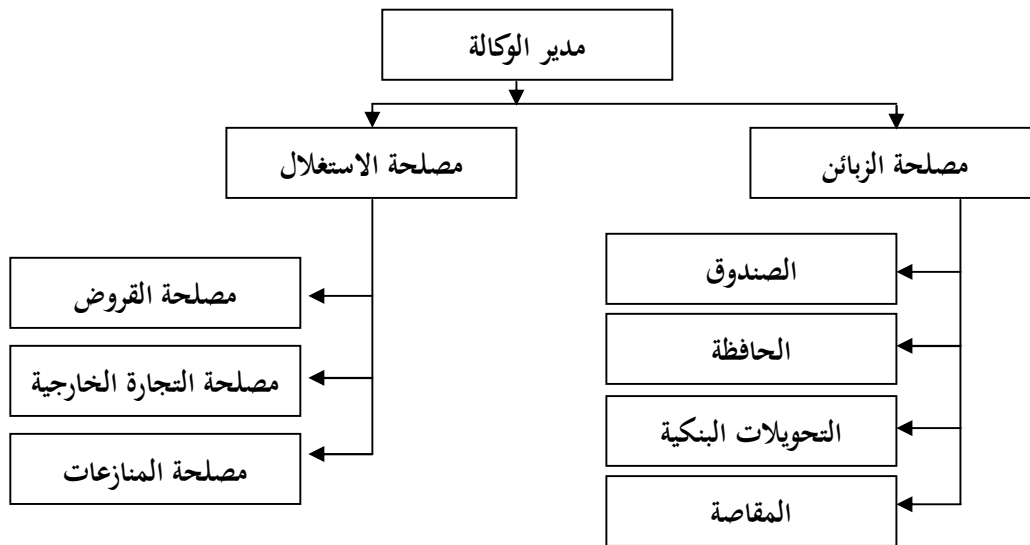
والفروع الموزعة على كافة القطر الجزائري تطبيقا للسياسة اللامركزية، وقد بلغ عدد مجموعات الإستغلال التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 42 مجموعة تدرج تحتها 288 وكالة محلية موزعة على كافة التراب الوطني.

ب- المهام والوظائف التي يقوم بها البنك.

- يعتبر BADR من البنوك التجارية الحيوية في قطاعنا المصرفي، حيث يقوم هذا البنك بالعديد من المهام والوظائف الخاصة بتمويل هياكل نشاطات الإنتاج الزراعي وكذلك الصناعة والتجارة الخارجية، حيث لم يعد مختصا فقط في تمويل المشاريع الزراعية ويمكن تحديد وظائف البنك في النقاط التالية:
- إستيلاء وتسيير إبداعات المدخرين المختلفة والمتابعة الدورية لتغيرات تلك الإبداعات.
 - تسيير الحسابات الجارية كل صنف على حدى.
 - إستيلاء ودراسة ملفات القروض مع اختيار القرض المناسب.
 - المتابعة الميدانية للمشاريع الممولة وتحديد صعوبات النشاط وتحديد أسبابها إن وجدت.
 - رسم إستراتيجية البنك مع ما يتماشى والنشاطات الملائمة محليا أو إقليميا.
 - دراسة اقتراحات العملاء (المدخرين والمستثمرين) مع الفصل فيها محليا أو إرسالها إلى المديرية المعنية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة BADR ورقلة

الشكل رقم 2- 1 : الهيكل التنظيمي لوكالة BADR بورقلة



المصدر: من وثائق البنك

I - مصلحة الاستغلال :

مصلحة القروض

- تقوم هذه المصلحة بمهام عديدة نذكر منها:
- إستيلاء الملفات الخاصة بالتمويل وكذا التدقيق في الوثائق والمستندات ومدى ملائمتها مع المشروع.
 - تحليل ودراسة المعطيات المحاسبية وكذا إعداد دراسة مدققة تسمح بإتخاذ القرار الملائم.
 - القيام بإجراءات التمويل والمراقبة الميدانية للعتاد.
 - المراقبة الدورية للنشاط وتحديد أسباب الركود إن وجد.

- متابعة سداد المستحقات في آجالها وتنبيه المستثمر عن التأخير المحتمل.

2-مصلحة التجارة الخارجية:

- القيام بإجراءات توطين عمليتي التجارة الخارجية (الإستيراد والتصدير).

- إعداد تقرير دوري مرتين في السنة) عن حركة الواردات والصادرات وإرساله إلى بنك الجزائر.

3- مصلحة المنازعات:

تقوم هذه المصلحة بفحص المستندات القانونية الواردة للبنك (عقد تأسيس الشركة، عقود التأمين، الرهون على العقارات والمنقولات عقود الإيجار والفريضة الخاصة بشركات الورثاء... إلخ).

4-مصلحة الزبائن

5- الصندوق:

- القيام بعمليتي السحب والإيداع نقدا (عمليات السيولة النقدية).

- إكتتاب الودائع لأجل وكذلك سندات الصندوق.

6- الحافظة:

- إستيلاء مختلف الشيكات من قبل الزبائن (بالخصم أو بالتحويل) وإرسالها إلى مكان دفعها الغرض تحصيلها.

- تحصيل الشيكات المستلمة من الوكالات الأخرى.

7- التحويلات البنكية:

- تنفيذ أوامر التحويل المستلمة من الزبائن.

8- المقاصة: وهي وساطة البنك المركزي لمختلف البنوك المتواجدة محليا لتسهيل عملية التحويل والأوراق التجارية وكذا التحويلات المالية.

المبحث الثاني : دراسة عدد الملفات المؤهلة والمبلغ القروض الممنوحة خلال فترة (2010-2015).

المطلب الاول: تطور الحجم الملفات المؤهلة وقروض المقدمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015).

الفرع الأول: دراسة الملفات المؤهلة و قروض الاستثمار المقدمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

وسنخصص بالذكر الملفات المؤهلة وقروض الاستثمار الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة ورقلة -للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2010 الى غاية 2015 ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 2- 1: عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015)

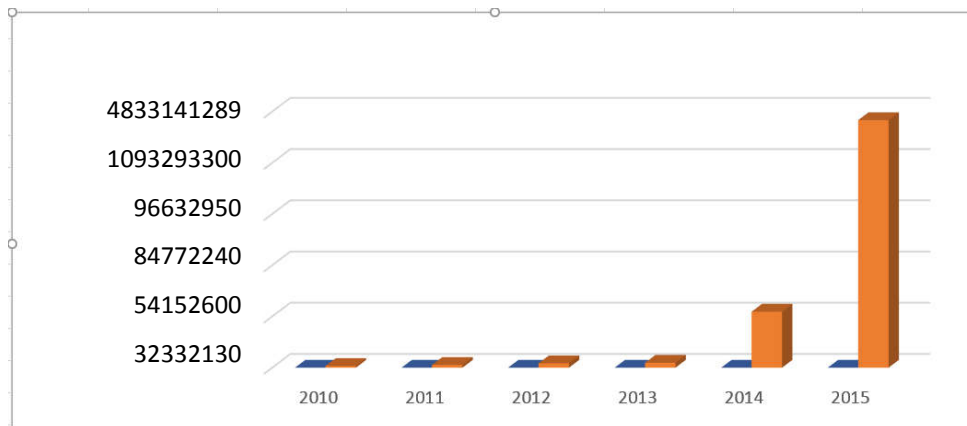
الوحدة (دينار جزائري)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الملفات المؤهلة	439	550	598	807	1112	2743
مبلغ القروض الممنوحة	32332130	54152600	84772240	96632950	1093293300	4833141289

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير لبنك BADR -وكالة ورقلة -

ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

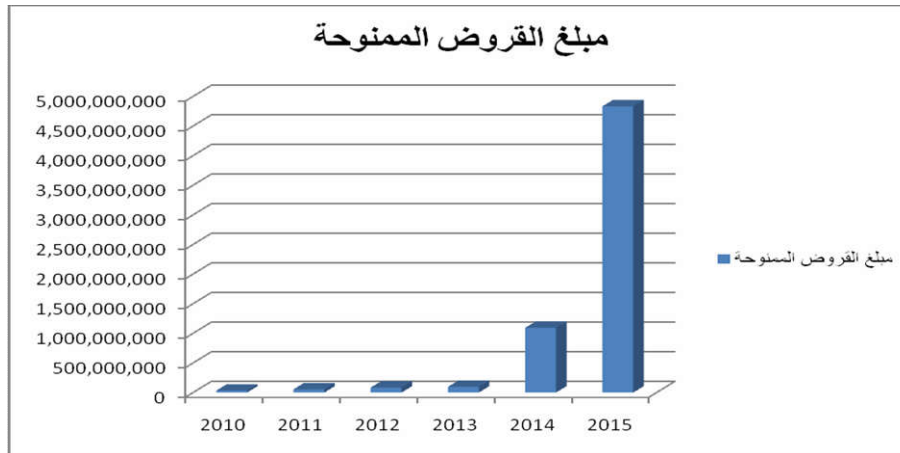
الشكل رقم 2- 2 : تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010 - 2015).



المصدر: من إعداد الطالب باعتماد على الجدول اعلاه.

ونلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث انه في سنة 2015 بلغت الزيادة ب 673 مقارنة بسنة 2010، اما في سنة 2015 بلغت زيادة ب 2304 ملف مقارنة بسنة 2010، وهذا يعني ان هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة وهذا مايدل على زيادة نشاط البنك في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الشكل رقم 2-3 : تطور مبالغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015).



و نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ارتفاعا في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك، حيث بلغت قيمة الزيادة 1060961170 مليون دج خلال سنة 2015، وتواصل ارتفاع مبلغ قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليصل الى 4800809159 مليون دج سنة 2015 وهذا مقارنة بسنة 2010، و هذا ما يدل على أن بنك مستمر في زيادة نشاطه و تعاملاته البنكية، مما يساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الثاني: دراسة الملفات المؤهلة وقروض الاستغلال المقدمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015).
وسيتيم في هذا الفرع عرض مختلف الارقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض استغل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من (2010-2015)، ويمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-2 : عدد الملفات المؤهلة ومبالغ قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015)

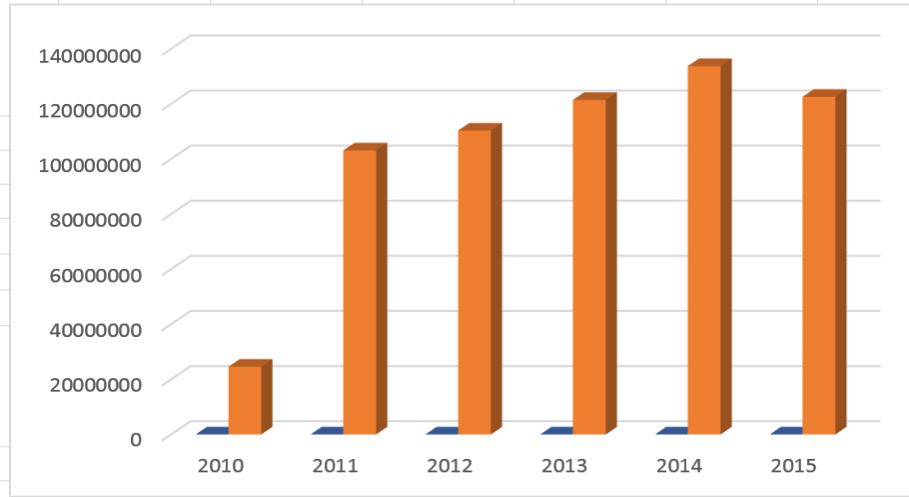
الوحدة (دينار جزائري)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الملفات المؤهلة	15	147	155	168	181	194
مبلغ القروض الممنوحة	24589400	103100000	110310000	121417200	133729000	122583940

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك BADR -وكالة ورقلة -

يمكن تمثيلها بالشكل التالي :

الشكل رقم 2- 4 : تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015).



المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الجدول اعلاه.

ونلاحظ من خلال هذا الشكل هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث انه في سنة 2015 بلغت الزيادة ب 166 مقارنة بسنة 2010، اما في سنة 2015 بلغت الزيادة ب 179 ملف مقارنة بسنة 2010 وهذا يعني ان هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال، وهذا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الثالث: إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة

يعتبر هذا الجانب تمهيدا لمرحلة التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة و مرحلة تحليل نتائج الاستبيان، حيث سنتناول من خلاله كل من مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، اداة الدراسة، تفرغ وتحليل البيانات.

المطلب الاول: مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى كل من مجتمع وعينة الدراسة التي اعتمدنا عليها للحصول على النتائج دقيقة وواضحة.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة.

روعي في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية ان يكون مفردتها من بين الاشخاص المعنوية الذين تتوفر لدى مسير المؤسسة المستوى العلمي، و القدرة على الحكم على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتمثل العينة المختارة من مجتمع الدراسة فيما يلي:
-مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الثاني: عينة الدراسة.

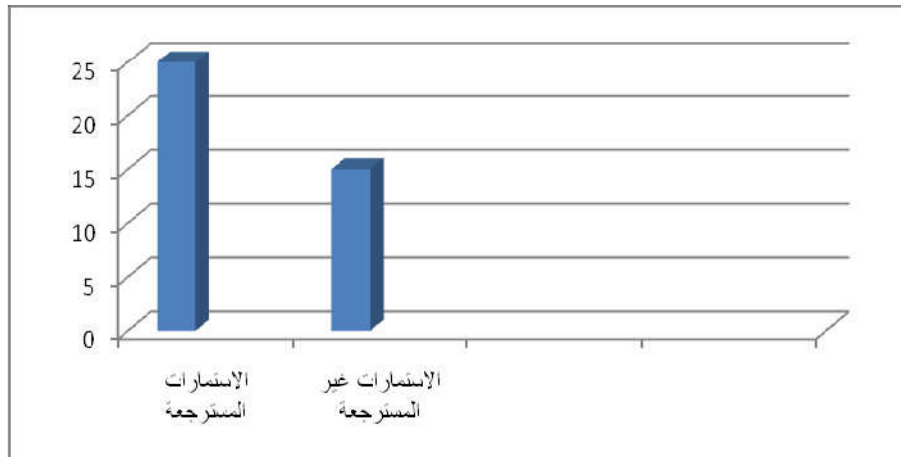
تم تحديد عينة الدراسة من خلال زيارتنا لوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSJ) لولاية ورقلة، والتي تم تمويلها من طرف بنك BADR (بنك الفلاحة و التنمية الريفية) وعددها 40 مؤسسة وبعد الاتصال بهذه المؤسسات تم تسليم استمارة الاستبيان باليد وشخصيا لهذه المؤسسات المعنية، لكن لم يتم استرجاع سوى 25 استمارة، حيث 15 استمارة لم تسترجع وذلك لضيق الوقت.

الجدول رقم 2-3 : الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة
الاستمارة الموزعة	40	100%
الاستمارة غير المسترجعة	15	37.5%
الاستمارة المسترجعة (عينة الدراسة)	25	62.5%

المصدر: من إعداد الطالب من خلال الاستبيان

الشكل رقم 2-5 : الإحصائيات باستمارة الاستبيان



المصدر: من إعداد الطالب من خلال الاستبيان

المطلب الثاني : اداة الدراسة

استخدمنا الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات حول موضوع الدراسة، وقد تم في ضوء اهداف الدراسة تقسيم الاستبيان الى 03 اقسام:

- 1-القسم الاول :** احتوى على توطئة لموضوع الدراسة.
- 2-القسم الثاني:** يوضح البيانات الشخصية عن الافراد المجتمع واحتوى على 03 فقرات :عمر المؤسسة، طبيعة نشاط المؤسسة و المستوى العلمي لمسير المؤسسة.
- 3-القسم الثالث:** انقسم الى محورين وكل محور يضم مجموعة من الفقرات :
 - المحور الاول : يتعلق بالفرضية الاولى حول مساهمة بنك البدر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث احتوى على 11 سؤال محصورة بالإجابة اما بموافق او محايد او غير موافق.
 - المحور الثاني: يتعلق بالفرضية الثانية والتي تطرقنا من خلالها الى مساهمة التطور التكنولوجي في تفعيل بنك الفلاحة و التنمية الريفية و حيث احتوى على 07 أسئلة،محصورة أيضا بالإجابة إما بموافق أو محايد او غير موافق.

المطلب الثالث: تفريغ وتحليل البيانات وإجراءات معالجة الاستبيان

بعدما قدمنا مجتمع وعينة الدراسة ووضحنا هيكل الاستبيان سنقوم في هذا المطلب توضيح كل من مرحلة تفريغ البيانات و المعلومات كيف تمت ومرحلة تحليل وتفسير البيانات كيف تمت ايضا.

الفرع الاول: مرحلة تفريغ البيانات و المعلومات

لقد تم تفريغ البيانات من خلال جمع كل الاجوبة المتحصل عليها من خلال كل من النسخة المطبوعة من طرف المستجوبين في استمارة واحدة : ووضعتها في جداول وذلك بهدف تسهيل عملية تحليل وتفسير هذه البيانات.

الفرع الثاني: مرحلة تحليل و تفسير البيانات:

بعد عملية تفريغ البيانات ووضعتها في جداول يتم تحليلها إحصائيا لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول و بالتالي تحديد النتائج المتوصل إليها وذلك باستخدام برنامج SPSS، وقد تم الاستعانة في ذلك بجوانب إحصائية التالية:
أولا-الوسط الحسابي: يتم استخدامه باعتباره احد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب الفقرات و النتائج حسب اهميتها.
ثانيا- الانحراف المعياري: ويستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
ثالثا- اختبار t-test: ويستخدم لمعرفة اراء الافراد الدراسة حول الفقرات.
رابعا- اختبار الفاكرونباخ: وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات اداة القياس المتمثلة في الاستبيان و معامل الصدق الذي يقصد بيه ان المقياس يقيس ما وضع لقياسه و يساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.
خامسا- معامل الارتباط: بهدف اختبار فروض الدراسة

الفرع الثالث: اجراءات معالجة الاستبيان

بغرض تسير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس للإجابات باستخدام مقياس ليكرت ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الاسئلة التي تضمنها الاستبيان، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 2- 4 : مجالات الإجابة على الاسئلة الاستبيان

01	02	03
موافق	محايد	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالب

وبعد ذلك يتم حساب المتوسط الحسابي المرجع لمقياس كارت الثلاثي لتحديد الاتجاه حسب قيمة المتوسط المرجع كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم 2- 5 : معيار تحديد الاتجاه

غير موافق	محايد	موافق
من 1 الى 1.66	من 1.67 الى 2.33	من 2.34 الى 3

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الرابع : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

بعد تحديد المجتمع العينة وحصرها في مجموعة معينة قمنا بتحليل العينة الاحصائية المكونة من 25 مؤسسة، وذلك بتوزيعها حسب كل من عمر المؤسسة، طبيعة نشاط المؤسسة، المستوى العلمي للمؤسسة، و استعملنا في ذلك اساليب التحليل الاحصائي الممثلة في تكرار و النسب المئوية باستخدام EXCEL.

المطلب الاول : توزيع افراد العينة حسب عمر المؤسسة وطبيعة نشاطها.

سوف يتم دراسة كل من توزيع افراد حسب العمر المؤسسة وطبيعة نشاطها كالتالي:

الفرع الاول: توزيع افراد عينة الدراسة حسب عمر المؤسسة

ان الفئة العمرية الأكثر تكرارا في عينة الدراسة هي الفئة العمرية اقل من 5 سنوات بنسبة مئوية 64 تليها الفئة العمرية من 5 الي 10 سنوات بنسبة مئوية 20 % وفي الاخير الفئة اكبر من 10 سنة بنسبة مئوية 16%.

الجدول رقم 2- 6: توزيع أفراد العينة حسب عمر المؤسسة.

عمر المؤسسة	التكرار	النسبة
اقل 5 سنوات	16	64%
من 5 الي 10 سنوات	05	20%
اكبر من 10 سنوات	04	16%
المجموع	25	100%

المصدر : من اعداد الطالب من خلال نتائج الاستبيان

الفرع الثاني: توزيع افراد العينة حسب نشاط المؤسسة.

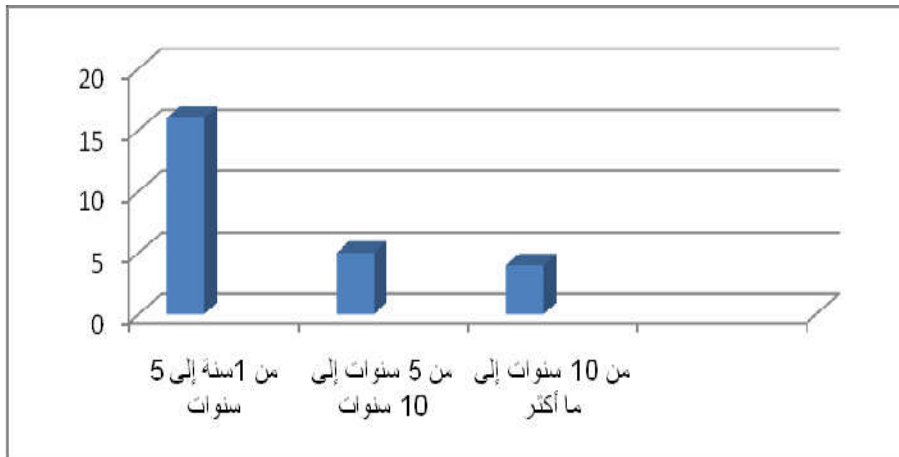
تكون عينة الدراسة من 25 مؤسسة حيث يوضع الجدول ادناه الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير نشاط الدراسة، ان نسبة نشاط الخدمات كانت مرتفعة مقارنة بنسب الأنشطة الاخرى حيث بلغت نسبته 52 % في حين قدرت نسبة نشاط الصناعي 40 % ثم تليها النسبة الاقل التي تمثل نسبة النشاط التجاري والتي تقدر ب 08 % وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 2- 7 : توزيع افراد العينة حسب نشاط المؤسسة

نشاط المؤسسة	التكرار	النسبة
تجاري	02	08%
صناعي	10	40%
خدماتي	13	52%
المجموع	25	100%

المصدر : من اعداد الطالب من خلال نتائج الاستبيان

الشكل رقم 2-6: توزيع أفراد العينة حسب نشاط المؤسسة



المصدر: من إعداد الطالب من خلال نتائج الاستبيان

المطلب الثاني : توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي لمسير المؤسسة.

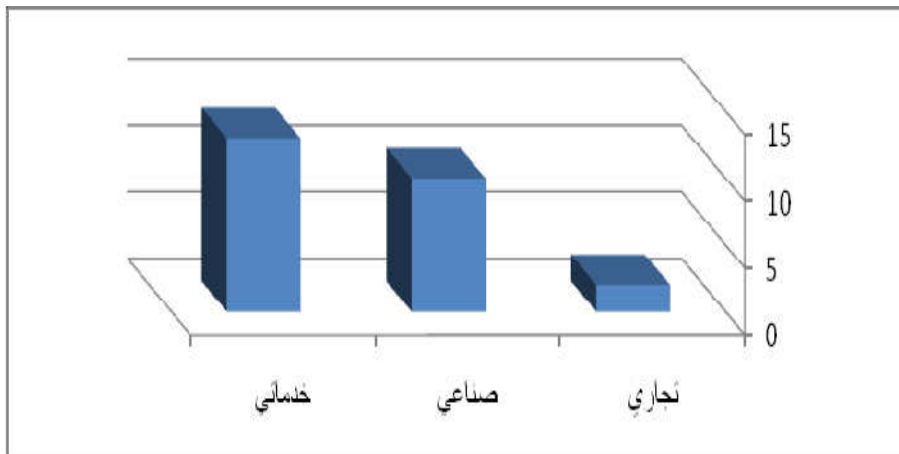
نلاحظ من خلال الجدول (3-6) أدناه و الخاص بتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي لمسير المؤسسة أن أغلبية أفراد العينة من ثانوي، حيث بلغ عددهم 13 فردا أي ما نسبته 52%، بينما بلغ عدد الذين بدون مستوى 07 بنسبة 28 %، وأخيرا الذين لديهم مستوى جامعي البالغ عددهم 05 أي ما نسبته 20%، و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 2-8 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي لمسير المؤسسة

النسبة	التكرار	المستوى العلمي لمسير المؤسسة
20%	05	جامعي
52%	13	ثانوي
28%	07	دون مستوى
100%	25	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب من خلال نتائج الاستبيان

الشكل رقم 2-7 : توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي لمسير المؤسسة.



المصدر: من إعداد الطالب من خلال نتائج الاستبيان

المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

بعدما تطرقنا في المبحث الثاني للتحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة، سنقوم في هذا المبحث بتحليل نتائج الاستبيان.

الفرع الاول : تحليل نتائج المحور الاول المتعلقة بمساهمة بنك BADR في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم 2- 9 : نتائج آراء العينة الدراسة حول مساهمة بنك BADR في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي المرجح	موافق	محايد	غير موافق	الفقرة
				التكرار	التكرار	التكرار	
				النسبة %	النسبة %	النسبة %	
0.000	14.025	0.869	2.44	17	02	26	1- يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت المناسب الذي يرضي الزبون
				68	08	24	
0.000	25.642	0.554	2.84	23	00	02	2- عملية التمويل المؤسسات تتسم بالدقة وعدم الحدوث الاخطاء
				92	00	08	
0.000	17.907	0.748	2.68	21	00	04	3- يساعد موظفي البنك العملاء ويردون على استفساراتكم
				72	08	20	
0.000	14.868	0.82	2.44	16	04	05	4- المعاملات البنكية تتسم بالسرية
				64	16	20	
0.000	13.529	0.84	2.28	13	06	06	5- الزبون المقتنع بالتمويل المقدم
				32	24	24	
0.000	11.026	0.889	1.96	10	05	10	6- تعاطف ادارة البنك مع زبون في حالة وجود مشكلة
				40	20	40	

**الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة لتوسيع قاعدة
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2015**

0.000	14.462	0.80	2.32	13	07	05	7- العميل يثق في موظفي البنك الذين يتعامل معهم
				52	28	20	
0.000	11.430	0.927	2.12	12	04	09	8- اوقات عمل البنك تناسب العميل
				48	16	36	
0.000	15.317	0.822	2.52	18	02	05	9- الشروط التي يفرضها البنك على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد عادية
				72	08	20	
0.000	18.857	0.70	2.64	19	03	03	10-موظفو البنك يقدمون خدمات عاجلة
				76	12	12	
0.000	20.804	0.663	2.76	22	00	03	11- المظهر العام للهيكل المادية للبنك تتلائم مع نوع الخدمات المقدمة
				88	00	12	

المصدر: من إعداد الطالب من خلال نتائج الاستبيان

1- الفقرة الثانية: عملية التمويل المؤسسات تتسم بالدقة وعدم حدوث الاخطاء

في هذه الفقرة بلغ متوسط الحسابي 2.84 بانحراف معياري قدره 0.554 و قيمة t المحسوبة تساوي 25.642، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد لعينة يوافقون.

2-الفقرة الحادية عشر:المظهر العام للهيكل المادية للبنك تتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.76، بانحراف معياري قدره: 0.66 وقيمة t المحسوبة تساوي 20.804، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان المظهر العام للهيكل المادية للبنك تتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة.

3-الفقرة الثالثة: يساعد موظفي البنك العملاء ويردون على استفساراتكم.

في هذه الفقرة بلغ متوسط الحسابي 2.68، ب انحراف معياري قدره : 0.748 وقيمة t المحسوبة تساوي 17.907 وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على أن اغلب أفراد العينة يوافقان على أن موظفي البنك يساعدون العملاء ويردون على استفساراتكم

4-الفقرة العاشرة: موظفو البنك يقدمون خدمات عاجلة

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.64 بانحراف معياري قدره 0.70 وقيمة t المحسوبة تساوي 18.857 وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان الموظفي البنك يقدمون خدمات عاجلة لعملائهم

5- الفقرة التاسعة: الشروط التي يفرضها البنك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد عادية.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.52، بانحراف معياري قدره: 0.822 وقيمة t المحسوبة تساوي 15.317 هي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان الشروط التي تفرضها البنوك التجارية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد عادية.

6- الفقرة الرابعة : المعاملات البنكية تتسم بالسرية.

في هذه الفقرة بلغ متوسط الحسابي 2.44، بانحراف معياري قدره : 0.82 وقيمة t المحسوبة تساوي 14.868، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان المعاملات البنكية تتسم بالسرية.

7- الفقرة الأولى: يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت المناسب الذي يرضي الزبون.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.44 بانحراف معياري قدره : 0.86 وقيمة t المحسوبة تساوي 14.025، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان تمويل يتم في الوقت المناسب الذي يرضي الزبون.

8- الفقرة السابعة: العميل يثق في موظفي البنك الذين يتعامل معهم .

في هذه الفقرة بلغ متوسط الحسابي 2.32 بانحراف المعاياري قدره 0.80 وقيمة t محسوبة تساوي 14.462 وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79 و قيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ال اغلب افراد العينة يوافقون على ان العميل يثق في الموظفي البنك الذين يتعامل معهم.

9- الفقرة الخامسة: الزبون مقتنع بالتمويل المقدم

في هذه الفقرة بلغ متوسط الحسابي 2.28 بانحراف معياري قدره : 0.84 وقيمة t المحسوبة تساوي 13.529 وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79 وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان الزبون مقتنع بالتمويل المقدم له.

10 -الفقرة الثامنة: أوقات عمل البنك تناسب العميل

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.12 بانحراف معياري قدره : 0.927 وقيمة t المحسوبة تساوي 11.430، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان اوقات عمل البنك تناسب العميل

الفقرة السادسة : تعاطف ادارة البنك مع الزبون في حالة وجود مشكلة

في هذه الفقرة بلغ متوسط الحسابي 2.96، بانحراف المعياري قدره : 0.88 وقيمة t المحسوبة تساوي 11.026 وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79 وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على أن أفراد العينة جزء يوافقون و الجزء الاخر لا يوافقون بتساوي على ان ادارة البنك تتعاطف مع الزبون في حالة وجود مشكلة.

الجدول رقم 2- 10 : نتائج آراء العينة الدراسة حول مساهمة التطور التكنولوجي في تفعيل بنك BADR

الفقرة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة t الحسابية	مستوى الدلالة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %				
1- تجهيزات وتقنيات البنوك متوفرة	01	00	24	2.92	0.40	36.50	0.000
	04	00	96				
2- تجهيزات البنك تعمل في اي وقت	10	03	12	2.08	0.954	10.90	0.000
	40	12	48				
3- تسهيل الاتصال بالبنك بواسطة الهاتف	02	04	19	2.68	0.627	21.36	0.000
	08	16	76				
4- لدى البنك موقع خاص يفيد الزبون	02	00	23	2.84	0.55	25.64	0.000
	08	00	92				
5- يتمكن العميل بالاتصال	05	13	07	2.08	0.702	14.80	0.000
	20	52	28				
6- سهولة التعامل بالصكوك البنكية	02	02	21	2.76	0.59	23.10	0.000
	08	08	84				
7- سهولة الحصول على النقود السائلة اوتوماتيكيا	07	00	18	2.44	0.917	13.31	0.000
	28	00	72				

المصدر : من اعداد الطالب خلال نتائج الاستبيان

1) الفقرة الاولى : تجهيزات وتقنيات البنوك متوفرة.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.92، بانحراف معياري قدره: 0.40 وقيمة t المحسوبة تساوي 36.5، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79 وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان تجهيزات وتقنيات البنوك متوفرة.

2) الفقرة الرابعة : لدى البنك موقع خاص بفيد الزبون.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.84 بانحراف معياري قدره 0.55 وقيمة t المحسوبة تساوي 25.642، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.01 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على ان البنك لديه موقع خاص بفيد الزبون

3) الفقرة السادسة : سهولة التعامل بالصكوك البنكية.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.76، بانحراف معياري قدره: 0.59 وقيمة t المحسوبة تساوي 23.107، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79 و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان الاتصال بالبنك بواسطة الهاتف يكون سهل.

4) الفقرة الثالثة: تسهيل الاتصال بالبنك بواسطة الهاتف

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.68 بانحراف معياري قدره: 0.627 وقيمة t المحسوبة تساوي 21.366، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79 و قيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على أن الاتصال بالبنك بواسطة الهاتف يكون سهل.

5) الفقرة السابعة : سهولة الحصول على النقود السائلة أوتوماتيكيا

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.44 بانحراف معياري قدرته: 0.917 وقيمته t المحسوبة تساوي 13.311، وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79 وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على ان الحصول على النقود السائلة أو أوتوماتيكيا يكون سهل.

6- الفقرة الثانية : تجهيزات البنك تعمل في اي وقت

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.08، بانحراف معياري قدره : 0.954 وقيمة t المحسوبة تساوي 10.902 وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة يوافقون على ان تجهيزات البنك تعمل في أي وقت.

7- الفقرة الخامسة : يتمكن العميل بالاتصال بالبنك عبر الانترنت

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.08 بانحراف معياري قدرة: 0.702 وقيمة t المحسوبة تساوي 14.807 وهي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.79 وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.01 مما يدل على ان اغلب افراد العينة محايدون على أن العميل يمكن أن يتصل بالبنك عبر الانترنت.

المطلب الرابع: دراسة صدق وثبات الاستبيان ومعامل الارتباط

بعدما قمنا بتحديد اتجاه كل فقرة، سوف نقدم في هذا المطلب دراسة صدق وثبات هذا الاستبيان و تحديد العلاقة بين المحاور البحث التي تعبر عن فرضيات هذا البحث.

اولا: دراسة صدق وثبات الاستبيان

من اجل التأكد من صحة وصدق الاسئلة خضع هذا الاستبيان الى دراسة معامل الف كرومياخ، وذلك من خلال التأكد من ان هذا المعامل اكبر من 0.60 اي 60 % من خلال الاستعانة بنتائج برنامج SPSS

الجدول رقم 2- 11 : معامل الف كرومباخ

المحور	معامل الف كرومباخ %
1- مساهمة البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	87.3
2- مساهمة تطور التكنولوجيا في تفعيل التمويل في البنوك التجارية	70.2
ثبات وصدق الاستبيان ككل (الاجمالية)	93.8

المصدر : من اعداد الطالب من خلال نتائج الاستبيان

من خلال الجدول يتضح أن المعامل الف كورمباخ الكلية 0.938 وهي نسبة جيدة احصائيا و معناها انه لو اعدنا توزيع الاستمارة وفي نفس الظروف ستتحصل على إجابات مطابقة بنسبة 93.8 %
الفرع الثاني: معامل الارتباط

أولا-تحديد الإشكالية: ما مدى تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك التجارية
ثانيا-صياغة الفرضيات:

H^0 = الفرضية الصفرية: لا يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك التجارية عند مستوى دلالة 93%.
 $H1$ = الفرضية البديلة : يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنوك التجارية عند مستوى دلالة 93%.

الجدول رقم 2- 12 : معامل الارتباط

نموذج	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.928	0.005

المصدر : إعداد الطالب من خلال نتائج spss

ثالثا-نتائج اختبار الفرضية العامة:

تشير نتائج التحليل الاحصائي عن قبول الفرضية البديلة القائلة بان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمويل عن طريق البنوك التجارية، ورفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 93%، وبالتالي نستنتج أن للبنوك التجارية دور كبير في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال وجود ارتباط طردي قوي بين المتغيرين 0.720، بحيث كلما كان اداء البنوك التجارية افضل تكون عملية التمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصوب.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري من هذا الموضوع وتجسيد ذلك على الجانب التطبيقي من خلال بعض الإحصائيات وتحليل نتائج الاستبيان باستخدام أدوات التحليل الإحصائي المتمثل في التكرار، المتوسط الحسابي المرجع، والانحراف المعياري، وتحليل معامل الارتباط وذلك باستخدام البرامج الإحصائية spss المتمثلة في مساهمة بنك BADR في توسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتوصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

* يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية -وكالة ورقلة- بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا ما يؤدي الى تطوير الاقتصاد في الجزائر.

* نلاحظ ان هناك زيادة مستمرة عام بعد عام في مبالغ القروض الممنوحة من طرف البنك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* نلاحظ ان البنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دور هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.



الخاتمة



الخاتمة:

لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من السابق , لديه أهمية خاصة بحكم الخصائص و المميزات التي ينفرد بها وما ينجم عنه من آثار اقتصادية , و يساهم في التنمية الاقتصادية للوصول الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي , وهناك اجماع عالمي على اعتماد برجة المنشآت الصغيرة و المتوسطة باعتبارها أكثر الوسائل الفعالية في محارب الآفات الاجتماعية تمثل الفقر و البطالة وعليه تولي الدول بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بقطاع الحساس , الذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي , ويتمثل الدور المستقبلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيادة القطاع الخاص نحو مزيد من التكامل الاقتصادي المحلي و الدولي , وذلك لبناء مؤسسات قوية قادرة على الإنتاج و المنافسة في عالم الاقتصاد الحديث, سيؤدي استراتيجية مستقبلية لوظيفة هذا القطاع في بلورة هذا التكامل و التوجه نحوى أداء أفضل.

ويمكننا ان نستخلص من خلال بحثنا هذا المستمر الاجابة على الفرضيات المطروحة وعدة نتائج و التوصيات المقترحة.

-نتائج اختبار الفرضيات:

-نتائج الفرضيتين الفرعيتين.

الفرضية الاولى: مساهمة بنك BADR في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- بعد اختبار مؤشرات هذه الفرضية تم التوصل الى النتائج التالية :
- يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت المناسب الذي يرضي الزبون.
- عملية تمويل المؤسسات تتسم بالدقة وعدم حدوث الأخطاء.
- يساعد موظفي البنك العملاء ويردون على استفساراتكم.
- المعاملات البنكية تتسم بالسرية.
- الزبون مقتنع بالتمويل المقدم.
- تعاطف إدارة البنك مع الزبون في حالة وجود مشكلة.
- العميل يثق في موظفي البنك الذين يتعامل معهم.
- أوقات عمل البنك تناسب العميل إلا ان هناك بعض المؤسسات ترغب في ان يعمل يوم السبت و أوقات الراحة بين الفترة الصباحية و المسائية وذلك لكي تتيح لها فرصة اخذ القروض بنسبة أكبر.
- الشروط التي يفرضها البنك على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جد عادية.
- موظفو البنك يقدمون خدمات عاجلة.
- المظهر العام للهيكل المادية للبنك تتلاءم مع نوع الخدمات المقدمة ويتمثل ذلك في حسن استقبال العميل و توفير له الجو المناسب داخل البنك.

الفرضية الثانية : كيف يساهم التطور التكنولوجي باستخدامه كأداة في تفعيل التمويل في بنك BADR

- تجهيزات و تقنيات البنوك متوفرة
- تجهيزات البنك تعمل في اي وقت
- تسهيل الاتصال بالبنك بواسطة الهاتف
- لدى البنك موقع خاص يفيد الزبون
- يتمكن العميل بالاتصال بالبنك عبر الانترنت

- سهولة التعامل بالصكوك البنكية

- سهولة الحصول على النقود سائلة أوتوماتيكيا

- نتيجة الفرضية العامة للدراسة : دور البنوك التجارية في توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

بناء على ما جاء من خلال عرض ومناقشة نتائج الفرضية يمكن القول بأن الفرضية العامة للبحث تحققت , حيث نجد ان البنوك التجارية تساهم فعلا في توسيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال خدمة العملاء من جانب التمويلات و القروض المقدمة لهم وكذلك مواكبة التطورات التكنولوجية والتي تجعل للبنك مكانة راقية تتماشى مع التطورات الحاصلة في الدول الكبرى.

- النتائج المتوصل اليها

- بالرغم من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها كالصعوبات المالية ... ولقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة ملحوظة خلال السنوات الاخيرة تطور عددها خاصة بعد انشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الأخذ بعين الاعتبار آراء الزبائن و وضع تحت تصرفهم شبائيك خاصة لجمع مقترحاتهم.

- التوصيات :

- الاهتمام بالبنوك التجارية التي تعتبر من أهم القطاعات المالية للإقتصاد الوطني .
- من الأفضل أن يعمل البنك يوم السبت وأوقات الفراغ بين الفترة الصباحية والمسائية وذلك لأنه هناك من أصحاب المؤسسات يعملون في الأوقات التي يشتغل فيها البنك
- توفير الراحة وحسن الاستقبال لعملاء البنك

أفاق الدراسة :

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في معالجة مشكلة البطالة حالة الجزائر
- الإبداع التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية
- أثار سياسة التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو .



المصادر و المراجع



قائمة المراجع:

- الكتب:

- 1- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، جامعة البلقاء التطبيقية كلية عمان الجامعية للعلوم المالية والإدارية، دار وائل للنشر، ط2، لسنة 2008.
- 2- أنس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2010.
- 3- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 4- حنفي عبد الغفار، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 5- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1.
- 6- سلمان أبو دياب، "اقتصاديات النقود والبنوك"، بيروت - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، السنة 1996.
- 7- سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح الخلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1997.
- 8- شاكِر قزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، لسنة 2000.
- 9- طاهر حيدر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1997.
- 10- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ط3، لسنة 2004.
- 11- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، مكتب العربي الحديث مصر، السنة 1991.
- 12- عبد المعطي، رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، الإدارة والائتمان، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 13- عثمان رفعت، تمويل المؤسسات، القاهرة، مطبعة العابدين.
- 14- علي السعيد عبد الوهاب المكّي، تمويل المؤسسات في ظل الإسلام (دراسة مقارنة)، دار الفكر العربي الطبع، نشر، 1979.
- 15- علي حسين علي وآخرون، الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، لسنة 1999.
- 16- عمر حسين، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 1992.
- 17- محمد أحمد الرزاز، إقتصاديات النقود والبنوك، دار وهدان، دون بلد النشر، لسنة 2000.
- 18- محمد السيد سرايا، البنوك التجارية وشركات التأمين، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، لسنة 2008.
- 19- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط1، دار النشر، دار الوفاء، مكان النشر الإسكندرية، لسنة 2007.
- 20- محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1972.
- 21- محمد رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، لسنة 1998.
- 22- محمد صالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- 23- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 24- محمد عبد العزيز، بوعجيمة، مصطفى رشدي، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للإسكندرية.
- 25- مصطفى السيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
- 26- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، لسنة 1996.
- 27- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

2- الرسائل والمذكرات:

- 1- بلخيزر سميرة، المراجعة في قطاع البنوك، جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، لسنة 2001.
 - 2- بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، لسنة 2006-2007.
 - 3- حمزة فيشوش، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية لمواجهة العولمة في ظل اقتصاد المشاركة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، لنيل شهادة الماجستير، لسنة 2008.
 - 4- سهام بوخاللة، المناقشة البنكية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية بعده 1990، رسالة ماجستير اقتصاد، تخصص دراسات اقتصادية جامعة ورقلة (غير منشورة)، لسنة 2005-2006.
 - 5- سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة -دراسة حالة الجزائر - جامعة سعد دحلب بالبليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، سنة 2006.
 - 6- غدير أحمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرامج ميدا"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، سنة 2007.
 - 7- هشام سفيانصلواشي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء " دراسة حالة مؤسسة جتوب"، جامعة سعد دحلب البليدة، مذكرة ماجستير ، لسنة 2007-2008.
- 3- الملتقيات:**
- 1- أحمد طرطار، سارة حليمي، الملتقى الدولي المقاولاتية - التكوين وفرص الأعمال، عنوان المداخله: حاضنات الأعمال التقنية كإلية لدعم الابتكار في المؤسسات صغيرة والمتوسطة، جامعة محمد خيضر بسكرة، بدون سنة.
 - 2- زغيشرزادي، يساوي ليلي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي الأغواط 09/ 08 أفريل. 2002
 - 3- سليم حابور، عبد القادر عيسى، الملتقى: واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "متطلبات توافق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والنظام المحاسبي المالي"، محور المداخله: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، بجامعة الوادي، يومي 05- 06 / 05 / 2013 .
 - 4- نعروية بوبكر وآخرون، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، عنوان المداخل: المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، محور المداخله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي : 05/ 06 / 2013 .
- 4-المجلات:**
- 1- قالقيل نور الدين، مراد خروبي ، تنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل ترقيتها في الجزائر، مجلة دراسات، العدد07، جامعة الأغواط، الجزائر، لسنة 2007.
 - 2- كمال دمدوم: "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تامين عوامل الإنتاج "مجلة الدراسات اقتصادية، 2000، العدد: 02.
- 5- تقرير:**
- 1- لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اجل سياسة التطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائر، التقرير رقم 2 لسنة 2002.
- 6-جريدة:**
- 1- جريدة الخبر، ليوم السبت 8 أفريل 2006.



الملاحق



الملحق رقم 1 : الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

قسم علوم التسيير

تخصص مالية وبنوك

استبيان بحث

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد ...

يقوم الطالب بإعداد بحث أكاديمي تكميلي للحصول على شهادة ماستر تخصص مالية وبنوك بعنوان :
دور البنوك التجارية في توسيع قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ويمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة للبحث، ويهدف إلى دراسة وتحليل آراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنك BADR من أهمية .

ونوجه عناية سيادتكم أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن نستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، كما أن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في الجزائر، لذلك أرجوا من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم

تحت إشراف الأستاذ:

الطالب:

حجاج محمد الهاشمي

بن طويلا كمال

أرجوا أن تتقبلوا منا فائق التحية والاحترام

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة :

أولا : الأسئلة العامة :

- 1-عمر المؤسسة :- أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 إلى 10 سنوات ☐ - أكبر من 10 سنوات ☐
- 2-طبيعة النشاط : - تجاري ☐ - صناعي ☐ - خدماتي ☐
- 3-المستوى العلمي لمسير المؤسسة :- جامعي ☐ - ثانوي ☐ - دون المستوى ☐

المحور الأول : مساهمة بنك BADR في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	يتم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت المناسب الذي يرضي عليه.			
2	عملية تمويل المؤسسات بالدقة وعدم حدوث الأخطاء			
3	يساعد موظفي البنك العملاء ويردون على استفساراتكم			
4	المعاملات البنكية تتسم بالسرية			
5	الزبون مقتنع بالتمويل المقدم			
6	تعاطف إدارة البنك مع الزبون في حالة وجود مشكلة			
7	العميل يثق في موظفي البنك الذين يتعامل معهم			
8	أوقات عمل البنك تتناسب العميل			
9	الشروط التي يفرضها البنك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد عادية .			
10	موظفوا البنك يقدمون خدمات عاجلة			
11	المظهر العام للهياكل المادية للبنك تتلائم مع نوع الخدمات المقدمة			

المحور الثاني : مساهمة التطور التكنولوجي في تفعيل التمويل في بنك BADR :

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	تجهيزات وتقنيات البنوك متوفرة			
2	تجهيزات البنك تعمل في أي وقت			
3	تسهيل الاتصال بالبنك بواسطة الهاتف			
4	لدى البنك موقع خاص يفيد الزبون			
5	يتمكن العميل بالاتصال بالبنك عبر الانترنت			
6	سهولة التعامل بالصكوك البنكية			
7	سهولة الحصول على النقود السائلة أتماتيكية			

الملحق رقم 2: مخرجات برنامج spss

1- الوسيط الحسابي والانحراف المعياري :

نتائج المحور الأول

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	25	1	3	2.44	870.
a2	25	1	3	2.84	554.
a3	25	1	3	2.68	748.
a4	25	1	3	2.44	821.
a5	25	1	3	2.28	843.
a6	25	1	3	1.96	889.
A7	25	1	3	2.32	802.
A8	25	1	3	2.12	927.
A9	25	1	3	2.52	823.
A10	25	1	3	2.64	866.
A11	25	1	3	2.76	663.
Valid N (listwise)					

نتائج المحور الثاني

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	25	1	3	2.92	400.
c2	25	1	3	2.08	954.
c3	25	1	3	2.68	627.
c4	25	1	3	2.84	554.
c5	25	1	3	2.08	702.
c6	25	1	3	2.76	597.
c7	25	1	3	2.44	917.
Valid N (listwise)					

2-إختبار ألفا كرونباخ

نتائج المحور الأول

Cronbach's Alpha	N of Items
.873	11

نتائج المحور الثاني

Cronbach's Alpha	N of Items
.702	7

نتائج المحورين

Cronbach's Alpha	N of Items
.938	18

3-إختبار T-Test

نتائج المحور الأول

95% confidence interval of the difference		Mean difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
upper	lower					
2.80	2.08	2.440	000.	24	14.025	a1
3.07	2.61	2.840	000.	24	25.642	a2
2.99	2.37	2.680	000.	24	17.907	a3
2.78	2.10	2.440	000.	24	14.868	a4
2.63	1.93	2.280	000.	24	13.529	a5
2.33	1.59	1.960	000.	24	11.026	a6
2.65	1.99	2.320	000.	24	14.462	a7
2.50	1.74	2.120	000.	24	11.430	a8
2.86	2.18	2.250	000.	24	15.317	a9
2.93	2.35	2.640	000.	24	18.857	a10
3.03	2.49	2.760	000.	24	20.804	a11

نتائج المحور الثاني

95confidence interval of the difference		Mean difference	Sig .(2-tailed)	df	t	
upper	lower					
3.09	2.75	2.920	000.	24	36.500	b1
2.47	1.69	2.080	000.	24	10.902	b2
2.94	2.42	2.680	000.	24	21.366	b3
3.07	2.61	2.840	000.	24	25.642	b4
2.37	1.79	2.080	000.	24	14.807	b5
3.01	2.51	2.760	000.	24	23.107	b6
2.82	2.06	2.440	000.	24	13.311	b7

4-معامل الارتباط :

المحور الثاني	المحور الأول		
.928**	1	Pearson correlation	المحور الاول
		Sig .(2-tailed)	
		N	
25	25		
1	928.**	Pearson correlation	المحور الثاني
		Sig .(2-tailed)	
		N	
25	25		



الفهرس



الفهرس

III	الإهداء
IV	الشكر
V	ملخص:
VI	قائمة المحتويات
VII	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الملاحق
2	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك التجارية و المؤسسات المتوسطة

6	المبحث الأول: البنوك التجارية
6	المطلب الأول: نشأة البنوك ومفهومها
6	الفرع الأول: نشأة البنوك
6	الفرع الثاني: مفهوم البنوك
7	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية
7	الفرع الأول: تلقي الودائع
8	الفرع الثاني: منح الائتمان
9	الفرع الثالث: خلق الودائع
9	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي الإداري وأنواع البنوك التجارية
9	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي الإداري في البنوك التجارية
10	الفرع الثاني: أنواع البنوك التجارية
11	المطلب الرابع: ماهية التمويل
11	الفرع الأول: مفهوم التمويل
11	الفرع الثاني: أهمية التمويل وأهدافه
13	الفرع الثالث: مصادر التمويل
16	المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	الفرع الأول: العوامل الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

16	الفرع الثاني: العوامل التقنية:
17	الفرع الثالث: العوامل السياسية:
17	الفرع الرابع: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
19	المطلب الثاني : خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
19	الفرع الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :
20	الفرع الثاني: أشكالها :
21	المطلب الثالث: أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
22	المطلب الرابع : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات توسيعها
22	الفرع الأول : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
23	الفرع الثاني : الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
24	الفرع الثالث : مسؤوليات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :
24	الفرع الثالث: المسؤولية الاجتماعية :
25	المبحث الثالث: دراسات سابقة حول الموضوع
25	المطلب الأول:دراسة رقم (1) بعنوان: " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة " :
25	المطلب الثاني: دراسة رقم (02) بعنوان " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "
25	المطلب الثالث: دراسة رقم (03) بعنوان سياسة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
26	المطلب الرابع: دراسة رقم (04) بعنوان إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
27	المطلب الخامس: دراسة رقم (05) بعنوان إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "
28	خلاصة:

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة ورقلة لتوسيع قاعدة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2015

30	تمهيد:
31	المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
31	المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
31	الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
32	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة BADR ورقلة
34	المبحث الثاني : دراسة عدد الملفات المؤهلة والمبلغ القروض الممنوحة خلال فترة (2010-2015)
34	المطلب الاول: تطور الحجم الملفات المؤهلة وقروض المقدمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2015)

34	الفرع الأول: دراسة الملفات المؤهلة و قروض الاستثمار المقدمة لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
36	المبحث الثالث: إجراءات الدراسة و الوسائل المستخدمة
36	المطلب الاول: مجتمع وعينة الدراسة.....
36	الفرع الأول: مجتمع الدراسة.....
37	الفرع الثاني: عينة الدراسة.....
37	المطلب الثاني : اداة الدراسة
38	المطلب الثالث: تفرغ وتحليل البيانات وإجراءات معالجة الاستبيان
38	الفرع الاول: مرحلة تفرغ البيانات و المعلومات
38	الفرع الثاني: مرحلة تحليل و تفسير البيانات:
38	الفرع الثالث: اجراءات معالجة الاستبيان
39	المبحث الرابع : التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة.....
39	المطلب الاول : توزيع افراد العينة حسب عمر المؤسسة وطبيعة نشاطها.....
39	الفرع الاول: توزيع افراد عينة الدراسة حسب عمر المؤسسة.....
39	الفرع الثاني: توزيع افراد العينة حسب نشاط المؤسسة.....
40	المطلب الثاني : توزيع افراد العينة حسب المستوى العلمي لمسير المؤسسة.....
41	المطلب الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.....
41	الفرع الاول : تحليل نتائج المحور الاول المتعلقة بمساهمة بنك BADR في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
45	المطلب الرابع: دراسة صدق وثبات الاستبيان ومعامل الارتباط
49	الخاتمة:.....
52	قائمة المراجع:.....
55	الملاحق
62	الفهرس